العنوان: آليات تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني دراسة ميدانية مطبقة على مديري جمعيات ومنظمات العمل الخيري بمنطقة الرياض

المصدر: المؤتمر العلمى الدولى العشرون للخدمة الاجتماعية -مصر

المؤلف الرئيسي: الرشود، عبدالله بن سعد

المجلد/العدد: مج 6

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2007

مكان انعقاد المؤتمر: حلوان

رقم المؤتمر: 20

الهيئة المسؤولة: كلية التربية - جامعة حلوان

الشهر: مارس

الصفحات: 3320 - 3371

رقم MD: 33680

نوع المحتوى: بحوث المؤتمرات

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: الرعاية الاجتماعية، الرياض، العمل التطوعي ، الجمعيات الخيرية، المنظمات الخيرية، الخدمة الاجتماعية، الرعاية الصحية، التكافل الاجتماعي، التضامن الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، المجتمع المدني، الجمعيات الأهلية، النظم السياسية، السلطة السياسية، الارشاد الاجتماعي، التنمية الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، البطالة، الفقر، الصراعات القبلية، المشاكل الأسرية، الارشاد الديني

رابط: http://search.mandumah.com/Record/33680

آليات تنظيم العمل التطوعى
على المستوى الوطنى

" دراسة ميدانية مطبقة على مديرى جمعيات ومنظمات
العمل الخيرى بمنطقة الرياض "

دكتور

عبد الله بن سعد الرشود

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
بالرياض

أولا : التمهيد لمشكلة الدراسة :

يتكون المجتمع الإنساني من عدة أنظمة اجتماعية، لكل منها دوره ووظيفته الأساسية في المجتمع، وإذا ما تصدع أحد هذه الأنظمة الاجتماعية تصدع البناء الاجتماعي كله، هذا وكلما كانت عملية التنظيم الاجتماعي ناجحة، وكانت معدة بشكل محكم لإشباع احتياجات أفراد المجتمع، وكلما تم التفاعل بين الناس بشكل أيسر، كلما كان شعور أفراد المجتمع بالرضا أكبر(١).

والإنسان بصفة عامه يعتبر الهدف الرئيس لهذه السياسات فهو غايتها، فأسلوب رعايته وما يقدم إليه يمثل استثمارا طويل المدى لأي مجتمع، ومن ثم فالاهتمام به هو اهتمام بالمظاهر التنموية للمجتمع، ونمو الإنسان هو نمو لأوضاع المجتمع بمختلف مجالاتها واتجاهاتها، وتحقيق هذه المظاهر التنموية يعتمد اعتمادا كبيرا على الاهتمام بجميع قطاعات السكان، بيد أننا لا نستطيع أن نعطي أهمية لقطاع على حساب آخر، فكل القطاعات السكانية تحتاج إلى جهود لنموها وتطورها، لكننا في نفس الوقت نضع أولوية لبعض هذه القطاعات، والتي تحتاج إلى اهتمام أكثر من الرعاية، لما لها من تأثيرات هامة على عملية التنمية الحالية والمستقبلية(٢).

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن نمو أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتمادا كبيرا على ما ينتهجه هذا المجتمع من طرق وأساليب تستهدف نموه وتطوره، معتمدا في ذلك على ما ينتهجه من سياسة عامة، وسياسات فرعية نوعية بما يقدمه من توفير لخدمات متنوعة ومتكاملة لأفراده بعامة ولفئاته الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص، هذا كله بهدف تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية، وقدر من التنمية التي تمثل الهدف الرئيس لكل المجتمعات.

وتعد مهنة الخدمة الاجتماعية (مجال تخصص الباحث) إحدى المهن التي تعمد إلى استخدام العلم لمساعدة الناس لتحقيق مستوى مناسب من التوظيف النفسي والاجتماعي، فالرسالة الرئيسة لهذه المهنة تتمثل في تنمية قدرات الإنسان، من خلال المساعدة في إشباع الاحتياجات الرئيسية للناس بصفة عامة، وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة خاصة (٣)، كما اهتمت بقدرات المجتمع ككل والعوامل والقوي البيئية ذات التأثير في إحداث المشكلات المجتمعية (٤) وبصفة عامة أصبح للمهنة دور حيوي قوي في تدعيم وإدارة نظم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، ويلاحظ أن مهنة الخدمة الاجتماعية عندما نشأت كانت ترتكز ارتكازاً كبيراً على الجهد التطوعي في ظل غياب التدخل الحكومي لتقديم برامج للرعاية الاجتماعية للناس، وبهذا فإن الاهتمام بالتطوع والمتطوعين بدأ منذ بداية نشأة المهنة ككل، فالمهنة تعطى لهذا المفهوم أهمية كبيرة، فقضية التطوع واستخدام المتطوعين في المجتمع تعتبر من الشغل الشاغل للمهنة في الآونة الحالية.

وفي سبيل تحقيق ذلك تتحرك الخدمة الاجتماعية من خلال المنظمات والهيئات التطوعية الخيرية التي تساهم الى حد كبير في تطوير وتنمية برامج الرعاية الاجتماعية جنبا الى جنب مع الجهود الحكومية من خلال جهودها العلمية والمهنية، والاستفادة من معطيات العلوم في المجالات المختلفة.

حيث إن العمل العشوائي غالبا لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ما لم يكن هناك دراسة وتخطيط وتنظيم بإتباع أسلوب علمي مدروس والعمل بخطى ثابتة وفق أسلوب مهني.

ولما كان العمل التطوعي رافداً من الروافد الاجتماعية المهمة في عملية التنمية الشاملة، تأكدت أهميته من خلال ما يقوم به من جهود ايجابيه عبر مراحل تطوره حتى أصبح مجالاً من المجالات الاجتماعية المهمة والتي تحكمه أطر علمية ونظرية مستقاة من العلوم الإنسانية الأخرى، ومن الخبرة والممارسة المهنية في الميدان.

وعليه فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تسعى جاهدة إلى تحقيق هدفا عظيما من خلال العمل مع منظمات العمل التطوعي؛ ليكون عملها بعيدا عن العشوائية والارتجال.

الدراسات السابقة:

باستعراض العديد من الدراسات الخاصة بالعمل التطوعي في المملكة العربية السعودية لم يجد الباحث أية دراسة تتناول القضايا التنظيمية للعمل التطوعي بالمملكة على المستوى الوطني حيث كانت كل هذه الدراسات تتناول موضوعات ترتبط بفنيات هذا العمل التطوعي وصعوباته وأشكاله وكذلك منظماته، ونحاول فيما يلي تناول بعضا من هذه الدراسات التي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة الحالية على النحو التالي:

في دراسة تناولت " العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية والخليجية – مقوماته– دوره – أبعاده"، أرتكز هدفها حول التعرف على طبيعة العمل الاجتماعي التطوعي وواقعه في دول الخليج العربي، مما يؤدي إلى توفير بيانات تأخذ شكل مقارنة بين أهدافه وسماته ونشاطاته وإسهاماته والصعوبات التي تعترض طريقه وتحديد السمات المشتركة له بما يشكل في النهاية اقتراحاً لأسس جديدة لسياسة خليجية مشتركة لدفع هذه الجهود، وقد أوضحت النتائج المشكلات التي تواجه جمعيات النفع العام والصعوبات التي تواجهها. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تناولها للعمل التطوعي في نطاق الدول العربية الخليجية خاصة فيما يتعلق بمقوماته باستخدام جمعيات النفع العام كنموذج. ولقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في إيجاد السبل الكفيلة بمواجهة هذه المعوقات من خلال تنظيم

العمل التطوعي على المستوى الوطني (٥). بينما تناولت دراسة أخرى استطلاع اتجاهات بعض أفراد المجتمع نحو مفهوم العمل التطوعي، قضية اتجاهات أفراد المجتمع نحو هذه الجهـود حيـث اسـتفاد الباحث منها في تطرقها لاتجاهات أفراد المجتمع والتي أثبتت الدراسة أن هناك رغبة لديهم للمشاركة في هذه الجهود (٦). وقد استطاع الباحث أن يبلور الاستفادة من هذه الدراسة فـي تحديـدها لمفهـوم العمل التطوعي ومجالاته والأسباب التي تعيق مشاركة أفراد المجتمع فيها، مما قد يكون له الأثر فـي بناء الإطار التصوري لآليات تنظيم هذا العمل. وقد جاءت دراسة أخرى تناولت تحليل القرارات فـي جمعية أم القرى الخيرية باستخدام نظرية القرارات ونظرية المنفعة، حيث كانـت دراسـة اقتـصادية لتحديد الاستثمارات التي تتبناها الجمعية في البرامج التعليمية، والتي اهتمت فيهـا الدراسـة بنوعيـة البرامج التأهيلية مرتفعة الإيراد، والبرامج منخفضة الإيراد وما يفضل استخدامه، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تركز على البعد الاقتصادي للجمعيات الخيرية خاصة فيما تقدمه من خدمات (٧). وهذه القضية من القضايا التي سوف يستفاد منها ضمن معطيات الأساس الذي ستحاول الدراسة الحالية التوصل إليه لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، حيث تعتبر تقنين التكلفة المادية للبـرامج التطوعية من الأسس التي يعتمد عليها في نجاح المنظمة أو فشلها مادياً، حيث أن اختيار بـرامج ذات تكلفة منخفضة وتحقق في نفس الوقت أرباحاً اجتماعية عالية تعتبـر مـن أفـضل الطـرق لترشـيد استثمارات المنظمات التطوعية، وهذا ما تهتم به الدراسة الحالية من تنظيم هذه المنظمات.

وقد جاءت دراسة أخرى بعنوان العلاقة بين خدمات الجمعيات الأهلية وتحقيق المساعدة الذاتية للمستفيدات، حيث استهدفت الدراسة التعرف على أثر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في تحقيـق استقلالية العملاء وردود أفعالهم تجاه برامج المنظمات الأهلية (٨). وهذه الدراسة تعطي جانباً آخـر استفاد منه الباحث في دراسته الحالية حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الخدمة الاجتماعية في تدعيم هذه المنظمات، وهذا يتفق مع اهتمامات الباحث الذي يعمل من خلال الدراسة الحالية على تنظيم هذا العمل والذي ينبع من رؤية للخدمة الاجتماعية تخصص الباحث. وفي دراسة حول تقويم الـدور التربـوي للجمعيات الخيرية النسائية، ارتكز هدفها في التعرف على واقع البرامج والخدمات التربويـة وتحديـد مدى فاعلية الدور التربوي لهذه الجمعيات من حيث التخطيط والإدارة والتنفيذ والمعوقات (٩). حيـث استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على واقع البرامج التربوية لهذه الجمعيات مما يشكل بلورة لدورها خاصة ما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها لضمان معالجتها من خلال التصور المقترح.

ومن زاوية أخرى تناولت دراسة فاعلية برامج التعليم الفني والتدريب المهني المقدمـة مـن الجمعيات الخيرية، وهي دراسة قريبة من الدراسة السابقة حيث تركز على تقويم البرامج الفنية المقدمة من قبل الجمعيات الخيرية النسائية (١٠). واستفاد الباحث من هذه الدراسة في تشكيل رؤيـة للكيفيـة

التي يمكن من خلالها تدعيم البرامج المقدمة من خلال هذه الجمعيات ضمن محتوى السياسة المقترحة لتنظيم العمل التطوعي. ومن جانب آخر اهتمت دراسة ربطت بين الشباب والعمل التطوعي تناولت معرفة مدى مشاركة الشباب ورغبتهم في العمل التطوعي والوقوف على أهم العوامل التي تعيق العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية للعمل على مواجهتها (١١). حيث استفاد الباحث من هذه الدراسة فيما يتعلق بالأسباب والمعوقات التي تواجه هذا العمل، مما يدفع الباحث في الدراسة الحالية إلى اقتراح آليات لتنظيم العمل التطوعي لتفعيل دوره وللمساهمة في القضاء على معوقاته، ولتقويم الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية. وفي دراسة أخرى هدفت إلى تحديد فاعلية هذه الجمعيات والصعوبات التي تواجهها، وكيفية تنمية مواردها وسبل محاسبتها (١٢). حيث استفاد الباحث من هذه الدراسة فيما يتعلق بما توصلت إليه من أهمية لتفعيل تدريب العاملين في المنظمات الخيرية، كذلك تحديد المشكلات التي تعيق هذا العمل وهذا كله يرتبط بالجوانب المنظمة للعمل التطوعي وصولاً إلى تنظيمه وهو ما تهتم به الدراسة الحالية.

ومن زاوية أخرى تناولت دراسة الإعداد والاستعداد في ممارسة العمل الاجتماعي في الجمعيات الخيرية، تناولت فاعلية هذا العمل واهتمت بالعوامل التي تدعم العاملين في هذه المؤسسات (١٣). وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على أهم السبل التي يمكن بواسطتها إعداد الممارسين المهنيين وتدريبهم على مهارات العمل الاجتماعي بالمنظمات الخيرية، والعمل على إيجاد تنظيمات تسهم في تحفيز العاملين بها. بينما اهتمت دراسة أخرى في التعرف على المعوقات المجتمعية والمؤسسية والذاتية التي تواجه الجهود التطوعية التي يقوم بها المسنولين، وقد حددت الدراسة أهم المعوقات والتي جاء ترتيبها حسب التأثير، المعوقات المؤسسية ثم الذاتية ، ثم المعوقات المجتمعية، واهتمت الدراسة بالتركيز على قلة الكوادر الفنية والمهنية والتي تهتم بتدريب المتطوعين وعدم توفير التسهيلات المادية والإدارية لمشاركة المسنين في الجهود التطوعية (١٤). وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على قضية المعوقات التي تواجه الجهود التطوعية والتي تؤثر سلباً عليها مما يتطلب إيجاد رؤية لتنظيم هذا العمل والذي تركز عليه الدراسة الحالية.

تحليل الدراسات السابقة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة لاحظ الباحث عدة جوانب:

١. تختلف هذه الدراسات في رؤيتها لمعالجة قضية العمل التطوعي، ففي حين اهتم البعض منها بالخدمات التي تقدمها الجمعيات العاملة في المجال التطوعي اهتمت أخرى بمعنى العمل التطوعي واتجاهات الناس نحوه، بينما اهتمت بعض الدراسات بالتنظيم الداخلي لجمعيات

العمل التطوعي وأساليب اتخاذ القرارات فيها، بينما كان هناك من اهتم بعائد خدمات هذه الجمعيات على المستفيدين.

٢. تتفق هذه الدراسات على الرغم من اختلاف اهتمامها النوعي على أهمية العمل التطوعي ومشكلاته التي تعيق أداء المنظمات في تحقيق أهدافها باعتبار أن خدماتها تتكامل مع خدمات الدولة للفئات المحتاجة.

٣. استفاد الباحث من معطيات هذه الدراسات في إعداد الإطار النظري للدراسة والنظريات التي تم الاعتماد عليها.

٤. تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتعامل مع العمل التطوعي من خلال كونه أحد معطيات سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع، ومن ثم فهي تستهدف التعرف على الإسهامات التي يمكن التوصل إليها لتنظيم هذا العمل على المستوى الوطني، وذلك من خلال وضع تصور مقترح لتنظيم هذا العمل ضمن محتوى السياسة الاجتماعية للمجتمع السعودي.

ثانيا : صياغة مشكلة الدراسة :

في إطار المعطيات السابقة تأتي رؤية ضرورة معالجة تنظيم العمل التطوعي من خلال وضع آليات محددة يمكن لمتخذي القرارات استخدامها كرؤى إرشادية لتنظيم العمل التطوعي، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتتحدد مشكلتها الأساسية: فيما يمكن التوصل إليه من آليات من منظور الخدمة الاجتماعية للمساهمة في تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني وذلك بتحديد الطرق التي يمكن من خلالها إيجاد سبل لتنظيم هذا العمل، بما يؤدي إلي تكوين صورة أمام متخذي القرار بالمجتمع للاستفادة القصوى من الجهود التطوعية.

ثالثا : أهداف الدراسة :

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق هدفا رئيسيا يتضمن تحديد أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها للاستفادة القصوي من الجهود التطوعية على المستوى الوطني (مستوى المملكة العربية السعودية)، وينبثق عن هذا الهدف ما يلي:

١. تحديد الأسس التي يجب أن تقوم عليها عملية تنظيم العمل التطوعي على مستوى المملكة العربية السعودية.

٢. تحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها صياغة وتشكيل سياسة للعمل التطوعي على مستوى المملكة العربية السعودية.

٣. التعرف علي السبل التي يمكن أن تساهم بها الخدمة الاجتماعية في تحقيق نجاحات جهود تنظيم العمل التطوعي من خلال وضع إطارا تصوريا يتضمن هذا المعنى.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المعطيات التالية:

١. يعتبر العمل التطوعي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الرعاية الاجتماعية التي يسير عليها المجتمع السعودي وفي إطار مفهوم مجتمع الرعاية الاجتماعية الذي يجمع بين دور الدولة في تقديم الرعاية للمواطنين وإتاحة الفرصة للقطاع الأهلي في المساهمة بدور فاعل في تقديم الخدمات للمحتاجين بناء علي الثوابت الدينية التي يحض عليها مفهوم التكافل الاجتماعي، ومن ثم فإن تناول القضايا المتعلقة بهذا العمل التعامل معها من الأهمية بمكان.

٢. أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أنه على الرغم من الأهمية القصوى لجهود العمل التطوعي بالمجتمع إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تعوقه، خاصة فيما يتعلق بالأسس الرئيسية التي يعتمد عليها تنظيم هذا العمل وبناء إستراتيجية على المستوى الوطني تستهدف هذا التنظيم.

٣. تأتي أهمية هذه الدراسة فيما تتوصل إليه من أسس لبناء إستراتيجية على المستوى الوطني لتنظيم هذا العمل التطوعي.

٤. قد تفيد معطيات هذه الدراسة في إثراء البناء المعرفي النظري والميداني للخدمة الاجتماعية في التعامل مع قضايا تنظيم العمل التطوعي.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة الإجابة على التساؤلين الرئيسيين التاليين:

التساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

" ما الأسس التي يجب أن تقوم عليها استراتيجية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني"؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأول مجموعة من التساؤلات الفرعية تتضمن ما يلي:

١. ما مفهوم العمل التطوعي من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟
٢. من هم الذين تقع عليهم مسئولية تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟
٣. ما طبيعة الأعمال التطوعية المطلوب جذب المتطوعين للمشاركة فيها على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟
٤. ما أهم المجالات التي يمكن للمتطوعين المشاركة فيها بجهود تطوعية على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟
٥. ما الدوافع من وراء تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟
٦. ما مقومات موارد تفعيل برامج العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟
٧. من هم المستفيدون من تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني؟
٨. ما القضايا التي يمكن أن تركز عليها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟
٩. ما إسهامات الخدمة الاجتماعية للمساهمة في تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟

التساؤل الرئيسي الثاني ومؤداه:

"ما التصور المقترح لآليات تحقيق نجاحات لتنظيم جهود العمل التطوعي من منظور الخدمة الاجتماعية" ؟

خامسا: مفاهيم الدراسة: تتحدد مفاهيم هذه الدراسة في التالي:

١. **مفهوم المنظمة التطوعية:**

يرى البعض أن مصطلح "تطوعي" يشير إلي أي أعمال يقوم بها شخص ما أو منظمة وبصورة منتظمة دونما يتلقى أجراً عن عمله، بينما يشير مصطلح" خيري" إلى طبيعة أنشطة

المنظمات الخيرية التي تقوم بها من أجل خدمة فئات معينة من المحرومين، كما يشير في الوقت ذاته إلى مصادر التمويل بالمنظمات الخيرية،وقد يستخدم كبديل لمصطلح" تطوعي" (١٥). كما تعتبر المنظمة التطوعية بمثابة "منظمة للتطوع الغير رسمي"، وأنه ينبغي ألا يكون هناك خلطاً فيما بين منظمة وأخرى في استخدامها للمتطوعين حيث أنه للجمعيات التطوعية خاصيتها المميزة وقدراتها على تحسين مختلف أوجه الرعاية، والتي قد تمتد إلى المستوى الوطني أو الدولي أو العالمي، ولا يتم ذلك إلا في إطار من الشرعية والديمقراطية والقانون السائد(١٦). و وجهة نظر أخرى ترى أن المنظمة التطوعية هي تلك المنظمة التي يملك الشخص حرية المشاركة أو عدم المشاركة فيها، وهي مفتوحة لأصحاب الاهتمام المشترك وهم الذين يصممون سياستها وينفذون برامجها ويوجهون أنشطتها بسهولة في بيئة الرأي العام واستشاره وعيه ويحمله مسئولياته ويوجهون أنشطتها (١٧). ويقصد بالمنظمة التطوعية في هذه الدراسة تلك المنظمات غير الربحية والتي تخضع لإشراف حكومي في أداء نشاطها، وتعمل في المجال الخيري أو التطوعي لتحقيق الصالح العام وخدمة أفراد المجتمع، وتعتمد في معظم أنشطتها على التمويل والجهود الأهلية مع بعض الدعم الحكومي.

٢. مفهوم العمل التطوعي:

لقد تباينت وجهات النظر وتعددت الرؤى حول مفهوم التطوع ولكن إن اختلفت في الشكل فهي في الجوهر متفقة لذا يمكن القول إنه: اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد.

فعرف التطوع على أنه "التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول" (١٨). وتشير وجهة نظر أخرى إلى التطوع على أنه "الجهود التي يبذلها الإنسان برغبته واختياره لأداء واجب اجتماعي معين دون الحصول، أو توقع الحصول على مقابل مادي" (١٩).

والعمل التطوعي هو: نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد، بشكل فردي أو جماعي من خلال إحدى الجمعيات أو المؤسسات، دون انتظار عائد، وذلك بهدف إشباع حاجات وحل مشكلات المجتمع والمساهمة في تدعيم مسيرة التنمية به (٢٠). ويضيف آخر إلى أن التطوع يعتمد على الخبرة والمهارة التي قد يتمتع بها المتطوع أو ميوله ورغباته (٢١).

فقد نجد من المتخصصين من يربط بين التطوع والجهود غير المهنية أو بين التطوع والجانب الديني، أو ربط التطوع بالتبرع والمال أو كمرادف للعمل الخيري، فمفهوم العمل التطوعي لا زال يكتنفه الغموض في دول العالم العربي رغم الجهود والخبرات التطوعية في العديد من المؤسسات والجمعيات الخيرية سواء كانت دينية أو اجتماعية.

وبصفة عامة ومن تحليل الكثير من التعريفات التي تناولت العمل التطوعي نستطيع القول: إن التطوع يمثل جزءاً من الخبرة الإنسانية حيث يأخذ به المتطوع كفعل يعبر عن المسئولية الاجتماعية عندما تتطلب الحاجة ذلك. وهذا ما دعا الكثيرين إلى ربط مفهوم التطوع، وفي الإطار العام يمكننا تبني مفهوم التطوع والجهود التطوعية وفقا لهذه الدراسة في:

(١) جهود إنسانية فردية أو جماعية للإسهام في تحمل مسئوليات العمل الاجتماعي.

(٢) الرغبة والدافع الذاتي عوامل تؤثر في فاعليته.

(٣) عدم انتظار عائد مادي من جراء التطوع.

(٤) يعتمد على الخبرة والمهارة التي قد يتمتع بها المتطوع أو ميوله ورغباته.

(٥) أساسه الرغبة في خدمة المجتمع والنهوض به.

(٦) يتم هذا الجهد في إطار مؤسسة تطوعية معينة.

سادسا: الأسس النظرية للدراسة :

١. واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية:

أ. الدولة والعمل التطوعي:

بجانب اهتمام الدولة بتقديم برامج الرعاية الاجتماعية والتي شكلت الجزء الأساسي من سياستها الاجتماعية، كان اهتمام آخر بالقطاع الأهلي، فلقد اتخذت أعمال الخير التطوعية في المملكة العربية السعودية أشكالا كثيرة بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائلي والقبلي، ثم تطورت إلى ما يعرف بصناديق البر، حيث تجمع الأموال والصدقات في المواسم ثم توزع علي المحتاجين، وقد امتدت بعد ذلك لتشمل المرافق العامة والخدمات الصحية ومساعدات الزواج، وغير ذلك من أعمال البر(٢٢).

وعندما أنشئت وزاره العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ، (وزارة الشؤون الاجتماعية حاليا) أخذت على عاتقها التوعية لتنشيط الحركة الأهلية التطوعية، مما أدى إلى قيام عدد من الجمعيات الخيرية التي تسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكثير من الأسر، وفي عام ١٣٨٤هـ وضعت الوزارة نظاما للجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية بهدف تنظيم الجهود التطوعية وأعمال البر والخير، كما أصدرت عددا من اللوائح الأساسية والتعليمات الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية وتسجيلها ومساعدتها ماديا ومعنويا ودعمها فنيا، وقد أدى ذلك إلى إنشاء العديد من الجمعيات الأهلية ترجمة لإحساس المواطنين بمسئولياتهم تجاه إخوانهم ذوي الحاجة (٢٣) ، وتأكيدا لمبدأ مهم من المبادئ الإسلامية ألا وهو التكافل الاجتماعي.

وقد نمت خدمات هذه المنظمات الخيرية و التطوعية في مجال تقديم المساعدات المالية والعينية التي توفر الخدمات المباشرة وغير المباشرة؛ لكي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتأهيل، ولم يكن العمل التطوعي في المجال الاجتماعي قاصرا على الرجل، فقد كان ذلك بدعم من الدولة وتشجيعها ورعايتها وبتضافر جميع الجهود الحكومية والأهلية، حيث اكتسبت مكانتها في خطط التنمية والبرامج الحكومية التي ركزت على الإنسان السعودي باعتباره وسيلة للتنمية وغايتها (٢٤).

ولقد تطور هذا العدد إلى نحو (٣٧٤) جمعية ومؤسسة خاصة هذا مع زيادة واسعة في أعداد المنظمات النسائية (٢٥)، وتعمل هذه المنظمات في العديد من المجالات مثل مجال البر، خدمة المجتمع، رعاية المعاقين، رعاية المسنين، الأمومة والطفولة، رعاية الشباب، رعاية الفتيات (٢٦).

ولقد تعرض المجتمع العربي السعودي للعديد من التطورات التي كان لها أثرها علي مسار الرعاية الاجتماعية، نحاول أن نوضح ذلك من خلال مناقشة الجوانب التالية:-

١. يعتبر المجتمع السعودي حديث العهد بالتغير الحضاري و الاجتماعي الذي يعزى بصفة رئيسية إلى النمو الاقتصادي الذي تعيشه المملكة، وهذا التغير له خصائصه ومظاهره، وآثاره، ومنها سرعة انتشاره و شموله للمجتمع السعودي بأكمله، بالإضافة إلى التغير المادي واستخدام المنتجات الصناعية والتكنولوجية الحديثة على نطاق واسع.

٢. شهد المجتمع السعودي تغيراً في أنماط الحياة من تكافل اجتماعي شمل الأسرة حيث تحولت من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية مما قلل من التضامن، لذا اقتضى الأمر من الدولة أن تحل محل الأسرة الممتدة ومحل القبيلة ومحل أهل القرية، فوجدت المؤسسات الاجتماعية؛ لتعمل على تلبية حاجات الفرد المفتقرة.

٣. تيسرت للمجتمع السعودي إمكانيات كبيرة مكنته من الاضطلاع بأعبائه الكبيرة في مضمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤. إن هذا المجتمع يسترشد في تنظيماته بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف حيث تنبثق الرعاية الاجتماعية التي يوفرها المجتمع السعودي في إطار فلسفة الإسلام، وهي التي تحمل ولاة الأمر مسئولية رعاية كل ضعيف ومحتاج إذا لم يجدها من أهل المساعدة (٢٧).

ب. أسس ومبادئ الخطط التنموية وتوجهات برامج الرعاية الاجتماعية بالمملكة:

تتمثل العلاقة المميزة لمسيرة التنمية ومنهاجها في المملكة العربية السعودية في كون أهدافها المادية والاجتماعية تستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية والتراث الثقافي للمجتمع السعودي، وتنعكس

هذه المبادئ على ثلاثة جوانب رئيسية، أوضحتها خطط التنمية المختلفة من الأولى وحتى السادسة، وتبعها ما تلاها من خطط وهي:

١. تدعيم الحرية الاقتصادية، من خلال تطوير وتنمية الأسس الرئيسية للصناعة والزراعة من خلال تطوير موارد المملكة، وزيادة دخلها من النفط في المدى البعيد والحفاظ على الموارد القابلة للنضوب، بالإضافة إلى تخفيف الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني.

٢. تدعيم النمو الاجتماعي بالتركيز على احتياجات المواطن السعودي بإنشاء العديد من المؤسسات، وذلك أيضاً من خلال تنمية القوى البشرية عن طريق التعليم والتدريب ورفع المستويات الصحية من خلال توفير مرافقها المجانية، و الخدمات الاجتماعية للمسنين والعجزة وذوي العاهات، وأصحاب الدخل المحدود.

٣. تدعيم النمو التنظيمي من خلال التجهيزات التنظيمية المدعمة والمحققة للبعدين السابقين وذلك من خلال التعزيز الإداري باللوائح والأنظمة الإدارية والتنظيمية والمنظمة للعمل(٢٨).

وقد تضمن مجالات اهتمام الدولة بالأعمال الاجتماعية وذلك من خلال تغطيتها الخدمات في العديد من المجالات نعرض منها:

١. مجال رعاية الأحداث وتتم الممارسة من خلال عدة مؤسسات معترف بها مجتمعياً تتضمن: دور التربية الاجتماعية، مؤسسة التربية النموذجية، دور التوجيه الاجتماعي، دور الملاحظة الاجتماعية، مؤسسة رعاية الفتيات بالرياض.

٢. مجال رعاية الأسرة والطفولة.

٣. مجال النشاط الأهلي التطوعي.

٤. مجال رعاية الفئات الخاصة ويتضمن ذلك الممارسة في عدة مؤسسات فرعية هي: مراكز التأهيل المهني الاجتماعي، مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين، مراكز التأهيل الطبي للمعاقين، معاهد النور للمكفوفين، معاهد الأمل للصم والبكم، معاهد التربية الفكرية، خدمات رعاية المسنين.

٥. مجالات التنمية من خلال عدة مؤسسات تضمن: مراكز التنمية الاجتماعية، مراكز الخدمة الاجتماعية.

٦. المجال المدرسي.

٧. المجال الطبي ويتضمن ذلك العمل في عدة مستشفيات متخصصة تضم : المستشفيات العامة والتخصصية، مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية والعيادات النفسية الخارجية، مراكز الدرن، مستشفيات الأمراض الصدرية، مراكز رعاية الأمومة والطفولة، مراكز التأهيل الطبي، المعاهد الصحية ومدارس التمريض.

٨. مجال الضمان الاجتماعي.

٩. مجال رعاية الشباب.

١٠. مجال رعاية المسجونين.

١١. المجال الصناعي والعمالي(٢٩).

٢. نمو القطاع الأهلي:

وبجانب الاهتمام الحكومي بخدمات الرعاية الاجتماعية كسياسة اجتماعية لها تعبر عن مسئوليتها، جاء القطاع الأهلي ليشكل جزءا آخر من اهتماماتها، وقد ظهر هذا الاهتمام في الكثير من الخدمات في مجالات متعددة منها على سبيل المثال وليس الحصر:

١. **مجال رعاية الأطفال:** افتتاح رياض الأطفال ودور الحضانة، افتتاح مراكز الرعاية النهارية، افتتاح دور الحضانة الاجتماعية الإيوائية، افتتاح نوادي الأطفال، إقامة ندوات توعية عن رعاية الطفل.

٢. **مجال التدريب والتأهيل:** إعداد مربيات رياض الأطفال، إقامة دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي، إقامة دورات تدريبية في النسخ علي الآلة الناسخة، إقامة دورات تدريبية في التفصيل والحياكة للسيدات، تعليم اللغات للجنسين.

٣. **المجال الصحي:** افتتاح عدد من المستوصفات والعيادات، المشاركة في حملات التبرع بالدم وأسابيع النظافة، إقامة مسكن صحي لإقامة المرضي الذين يراجعون المستشفيات، افتتاح مراكز للتمريض والعلاج الطبيعي، إقامة دورات تدريبية في مجال الإسعافات الأولية، توفير سيارات إسعاف ونقل المرضى والمصابين، تأسيس لجان أصدقاء المرضى.

٤. **المجال الثقافي:** عقد الندوات والمحاضرات العامة ودعم المكتبات العامة، إقامة الأمسيات الشعرية، توزيع الكتب والنشرات الخاصة بالتوعية الدينية، إحياء رسالة المسجد العلمية والثقافية، إقامة مسابقات ثقافية.

٥. مجال رعاية المعاقين: افتتاح مجمعات صحية اجتماعية لرعاية العجـزة والمعـوقين، افتتـاح مشاغل خياطة للمعوقات المتخرجات من مراكز التأهيل المهني، افتتاح معهد لرعاية الصم.

٦. مجال الخدمات العامة: تحفيظ القرآن الكريم، تيسير الحج لغير القادرين، أعمال النظافة، فـتح الطرق القصيرة داخل الأحياء والحارات، العناية بالمقابر ومغاسل المـوتى، إقامـة الأسـواق الخيرية، كفالة الأيتام، إقامة الأسواق الخيرية.

٧. مجال مساعدة الأسر: جمع التبرعات لأعمال الخير والبر، القيام بصرف وإيـصال الإعانـات للأسر المحتاجة، تقديم المساعدات المادية والمعنوية للراغبين في الزواج (٣٠).

سابعا: المنطلقات النظرية للدراسة:

١. النظريات التي تستند عليها الدراسة:

تنطلق اهتمامات هذه الدراسة من مجموعة من المنطلقات النظرية التي تبين أهمية العمل التطوعي وموقعه ضمن السياسة العامة للمجتمع وفي ضوء أيديولوجيات وتوجهات الرعاية الاجتماعية، والتي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة نستعرضها فيما يلي:ـ

أولاً : نظرية السلم الممتد:

وتقوم هذه النظرية على فرض أساسي مفاده أن الدولة يجب أن تكفل حد أدنى لمعيشة الأفراد في المجتمع ومن ثم فواجب الهيئات الحكومية ينحصر في قيامها بتوصيل الخـدمات للأفـراد وذلـك يتطلب من الدولة أن تحافظ على ما يسمى بالحد الأدنى للمعيشة أو الد خل وعلى تـوفير خـدماتها لأفرادها، وإلا تصبح مقصرة في حقهم المحدد من قبل الدولة، أما الهيئات الأهلية فيكون دورها أساساً في القيام برفع الحد الأدنى من الخدمات بمقدار معين حسب ما لديها من إمكانيات (٣١).

وتقوم النظرية على عدد من الافتراضات منها :

١. إن الدولة الحديثة بإمكانياتها ومواردها ومن خلال أجهزتها المتخصصة والمتعددة تتولى توفير الخدمات التعليمية والصحية والتنموية وكافة الخدمات الأخرى التي يحتاجها المواطن.

٢. إن الدولة تلتزم بتوفير الحد الأدنى لمستوى المعيشة كما توفر الخدمات المختلفة وفق إمكانياتها وفي حدودها.

٣. إن الدولة تحاول أن توفر الحد الأدنى من الخدمات، ولكنها لا تستطيع تأمينه وتبرز فيه ثغرات تنطلق الجهود التطوعية الأهلية لاستكمالها وبهذا تكون هناك شراكة حقيقية بين الأجهزة الحكومية والهيئات والجمعيات الأهلية.

٤. إن الهيئات الأهلية لا تستطيع تعميم خدماتها لكل المواطنين كالدولة بل يقتصر على فئات وشرائح معينة تحتاج لهذه الخدمات أكثر من غيرها وتتصف خدماتها بالمرونة والانطلاق والابتكار والتجديد.

٥. أنه لا يوجد حد قاطع فاصل بين مسئوليات كل من الهيئات الاجتماعية الحكومية والأهلية تجاه فئات المنتفعين بخدماتها، فالأولى توفر له حقه في الحد الأدنى لمستوى المعيشة والثانية قد تمنحه مزيدا من الرعاية أو الخدمة (٣٢).

وفقاً لهذه النظرية فإن العمل التطوعي وبرامجه المختلفة التي توجد في الجمعيات والمنظمات الخيرية تحتاج إلى تطوير وتفعيل وتنظيم من قبل المسئولين عن البرامج المقدمة من الجمعيات الخيرية حيث تشكل الجهود التطوعية الأساس الذي تقوم عليه الكثير من البرامج و الأنشطة التي تنفذها هذه الجمعيات الخيرية.

وترتبط هذه النظرية بموضوع الدراسة في أن التطوع يقوم على حاجة المجتمع للجهود التطوعية الأهلية للأفراد والجماعات لتحقيق الرفاهية الاجتماعية في كافة المجالات ويكفي الجهود الحكومية إذا لم تشبع احتياجات أفرادها تنطلق الجهود الأهلية المتمثلة في التطوع لاستكمال تلك الجهود وسد الثغرات الموجودة، فالجهود التطوعية تسهم في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية بتقديم الحلول والاستفادة من مواجهتها وإشباع بعض احتياجات المجتمع وتحقيق رضا أفراده، وبالتالي يزيد من تكامل المجتمع. فالمتطوعون عند إلحاقهم في برامج التطوع يؤدى إلى فهمهم لأوضاع المجتمع وظروفه.

فهذه النظرية تؤكد على أن الدولة ينبغي أن تعمل في كل برامج الرعاية الاجتماعية التي تهم أفراد المجتمع ويكون دور الجمعيات الخيرية الأهلية مكمل من حيث ينتهي دور الدولة (٣٣).

ثانياً : نظرية الأعمدة المتوازية:

ترتكز هذه النظرية على فكرة مؤداها أن كثيراً من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج ضخمة للرعاية قد لا تستطيع مع إمكانياتها المتواضعة أن تفي بتحقيقها. وتنادي هذه النظرية

بأنه يجب على الهيئات التطوعية أن تؤدي ما يمكنها أن تؤديه للحالات التي ترعاها وأن مسئولياتها هي رعاية الحالات التي تتقدم لها رعاية تماثل ما تقوم به الهيئات الحكومية.

حيث تركز النظرية على فكرة إنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية بغير وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة والهيئات الحكومية من جانب والهيئات الأهلية من جانب آخر فكلاهما متمم للآخر، شريطة أنه ينبغي ألا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلتا الجهتين الحكومية والأهلية ولا تتعارض مع بعضها البعض، فإذا أخذت الدولة على عاتقها على سبيل المثال مسئولية التعليم الابتدائي فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جميعاً وتوفير مكان لكل تلميذ، ومن هنا تبدأ في الميدان جهود المؤسسات الأهلية والحلول الذاتية التي يقدمها الناس طواعية،المهم ألا يتكرر العمل في جهة واحدة، ولذلك سميت هذه النظرية بالأعمدة المتوازنة فلا تتعارض أو يقطع بعضها بعضاً مساراً لآخر فيحدث التداخل والتكرار (٣٤).

فهذه النظرية تقوم على أساس أن الدولة يجب أن تحدد القطاعات التي تعمل بها في مجال الرعاية الاجتماعية وعلى القطاع الأهلي أن يقوم بسد الفراغ في الخدمات التي تؤديها الدولة(٣٥)، كما تؤكد هذه النظرية على أن الدولة متمثلة في أجهزتها الحكومية ينبغي أن تعمل جنباً إلى جنب مع الجمعيات الخيرية والتطوعية الأهلية في جميع الميادين وهذه النظرية تناسب الدول محدودة الموارد والإمكانيات (٣٦).

كما تؤكد هذه النظرية على أن الهيئات الأهلية متى اتخذت مسئولية خدمة عميل فعليها أن توفر له كل احتياجاته وتعالج كل مشكلاته بمجهودها وجهود الهيئات الأهلية الأخرى المتعاونة في خدمة البيئة(٣٧).

هذا وترتبط هذه النظرية بموضوع الدراسة من حيث أنه لا يمكن قيام مجتمع من المجتمعات بغير وجود تعاون ومساندة بين الأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية فكلاهما متمم للآخر، فجهود الحكومة تمثل أعمدة وكذلك الهيئات الأهلية بحيث لا يوجد تضارب وتكرار في الخدمات المقدمة من جميع الجهتين بمعنى أن الجهات الحكومية تعمل جنباً إلى جنب مع الجمعيات الخيرية والتطوعية الأهلية في جميع الميادين، فالبرامج التي تقدمها الجمعيات الخيرية تعمل جنباً إلى جنب مع البرامج التي تقدمها الجهات الحكومية منعاً للتكرار والتعارض فيحدث التداخل بينهما. وهذا يحتاج إلى ضرورة تنظيم العمل التطوعي لتأخذ شكلاً بعيداً عن التضارب مع المنظمات الحكومية في أدائها، وبحيث تكون هذه الجهود مكملة لما تقدمه الدولة من خدمات رعاية للمستفدين.

٢. أساسيات تنظيم العمل التطوعي:

إن نجاح أي سياسة للعمل التطوعي على المستوى المجتمعي تتضمن عدة مقومات أساسية، يمكن استعراضها في ضوء مقومات أية سياسة مجتمعية للرعاية الاجتماعية على النحو التالي:-

مقوم المسئولية، مقوم الموارد، مقوم الخدمات، مقوم المنظمات، ويمكننا مناقشة ذلك في:

١. مقوم المسئولية: ويقصد بهذا المقوم تحديد من الذي ستلقى عليه مسئولية جهود العمل التطوعي ، وإن هذا الأمر بطبيعة الحال يختلف من مجتمع إلى آخر ونحن نستطيع القول أنه بصفة عامة يجب أن تتضافر الجهود بين جميع الجهات التي تقوم بتقديم الجهود التطوعية مع إحداث نوع من التنسيق، ويمكن أن نطلق على جهود هذه الجهات بأنها جهود غير مباشرة، أو مسئولية غير مباشرة، لكن من الطبيعي وجود سلطة عليا مشرفة تكون مسئولة عن شئون التطوع، ويلاحظ أن هذه السلطة العليا هي التي تكون مسئولة على وضع والإشراف على تنفيذ البرامج العامة في المجال التطوعي في مجتمعاتها وفق ما تمليه عليها سياستها العامة.

٢. مقوم الموارد: ويقصد بهذا المقوم، الموارد التي يتم استخدامها، وذلك لتحقيق برامج العمل التطوعي، وبمعنى آخر من الذي سيقوم بالصرف على هذه البرامج؟ إن هذا الموضوع يجرنا إلى الحديث عن شكل الأيديولوجية التي تسود المجتمع، فبصفة عامة نستطيع القول أن الأيديولوجية العامة في المجتمع لها تأثير على مدى السماح ببرامج رعاية اجتماعية واسعة النطاق أو محددة نسبيا، ومن ناحية أخرى تؤثر الأيديولوجية العامة للمجتمع في مدى استعداد المجتمع للإنفاق المادي العام على برامج السياسة الاجتماعية، ومنها برامج العمل التطوعي.

إن المجتمعات الحاضرة أصبحت تعيش الآن مرحلة مجتمع الرعاية الاجتماعية، فلقد أوضحت الخبرات أن الحكومات سرعان ما تنوء تحت حمل الإنفاق الضخم على برامج الرعاية الاجتماعية بصفة عامة، وبدلا من أن تتخلى الحكومات عن برامج الرعاية الاجتماعية، أخذت تقلص دورها بعض الشيء تاركة مساحة تزداد اتساعا للجهود غير الحكومية بمختلف أنواعها ومصادرها للمشاركة في الرعاية الاجتماعية للمواطنين، والتي أصبحت مسئولية المواطنين والحكومة معا، ثم أصبحت مسئولية الدولة، وأخيرا أصبحت مسئولية الدولة والمجتمع معا (٣٨).

٣. مقوم الخدمات: ونقصد بهذا المقوم تحديد خدمات وبرامج العمل التطوعي التي يجب تقديمها، وأساليب تقديمها، والتي يجب أن تكون بناء على دراسات علمية مقننة، تحدد طبيعة واحتياجات وخصائص الشرائح المختلفة، وأفضل السبل لتقديم هذه الخدمات.

٤. مقوم المنظمات: ويقصد بهذا المقوم توفير البناءات التي سيتم من خلالها تقديم الخدمات السابق الإشارة إليها سواء كانت هذه المنظمات تطوعية، أو حكومية، وبطبيعة الحال فإن هذه المنظمات ستختلف من حيث وظيفتها سواء كانت ستركز على رسم السياسات، أو الإشراف أو التنفيذ، كما أنها ستختلف من حيث نوعية الشريحة الشبابية التي تقوم بخدمتها .

٣. **الخدمة الاجتماعية وتنظيم العمل التطوعي:**

سبق الإشارة إلى أن مهنة الخدمة الاجتماعية، مهنة تستهدف استخدام العلم لمساعدة الناس لتحقيق مستوي مناسب من التوظيف النفسي الاجتماعي، فالرسالة الرئيسة لهذه المهنة تتمثل في تنمية قدرات الإنسان، من خلال المساعدة في إشباع الاحتياجات الرئيسية للناس بصفة عامة، وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة خاصة، فالخدمة الاجتماعية تاريخيا اهتمت بالأفراد وقدراتهم الخاصة، كما اهتمت بقدرات المجتمع ككل والعوامل والقوي البيئية ذات التأثير في إحداث المشكلات المجتمعية(٣٩).

وفي الوقت المعاصر أخذت الخدمة الاجتماعية تنمية قدراتها المهارية وممارساتها في مجالات متعددة حيث سيطرت إلى حد واسع على ميادين مختلفة مثل المسنين والشباب والأسرة والطفولة والمعوقين وقضايا المنحرفين، وبصفة عامة أصبح للمهنة دور حيوي قوي في تدعيم وإدارة نظم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المختلفة وبالتالي أدى ذلك إلى تطور اهتمام الخدمة الاجتماعية بالجهود التطوعية.

يلاحظ أن مهنة الخدمة الاجتماعية عندما نشأت في بداياتها الأولى كانت ترتكز ارتكازاً كبيراً على الجهد التطوعي في ظل غياب التدخل الحكومي لتقديم برامج للرعاية الاجتماعية للناس.

ولما كان المجتمع لا يستطيع أن يترك المحتاجين وشأنهم وفي ظل عزوف الدولة عن تقديم الخدمات، فلقد كان لابد من وجود نظام بديل يتعامل مع هذه الأنماط من المشكلات الاجتماعية والتي كان في استمراريتها خطر على الحياة الاجتماعية للمجتمع.

ومن هنا ظهرت الرعاية الاجتماعية غير الحكومية كنظام بديل لنظام الإحسان الذي كانت تقوم عليه برامج الرعاية الاجتماعية آنذاك، حيث بدأ الاهتمام بنظام الرعاية الاجتماعية التطوعي والذي يتم تحققه من خلال إنشاء العديد من الهيئات التطوعية التي ارتكز فيها العمل على تقديم معونات مادية للمحتاجين والمعوزين (٤٠).

ولقد كان لهذا الجهد أثره البالغ في إثراء جهود الرعاية الاجتماعية بصفة عامة ثم الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة حيث أثرت هذه الجهود في نشأة منظمات الرعاية الاجتماعية التطوعية

وتوسيع نطاقها وتنمية الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تقديم خدمات الرعاية في ظل هذا النقص من التدخل الحكومي.

وللتطوع في تنظيم المجتمع كطريقة أساسية من طرق الخدمة الاجتماعية أهمية أكبر حيث إن معظم المهن والتخصصات تعتمد على جهود ورأي مهنيها فقط، أما في طريقة تنظيم المجتمع وفي الخدمة الاجتماعية ككل، فإن رأي وجهود المواطنين أصحاب المشكلة له أهميته بجانب رأى وجهود المهنيين والفنيين، ولذلك نجد أن مبدأ مشاركة المواطنين يمثل أحد المبادئ المهنية الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع (٤١)، حيث يمكن أن تعزى أهمية المشاركة التطوعية إلى أنها تعبر عن احتياجات المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم، كما أنها تهدف إلى زيادة خبرات المشتركين والإسهام في زيادة نضجهم كأفراد، كما أن توسيع نطاق المشاركة التطوعية قد يؤدي إلى إثراء القرارات لأنها تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة، كما أن الإجراءات المتخذة تكون أكثر ملاءمة لمتطلبات الموقف الذي يتفاعل معه المشاركون، فضلا عن أن كل مشارك يصبح أكثر اهتماما بالموقف طالما أن القرارات والإجراءات المتخذة تتأثر به، وهذا يضفي عليه خبرات أكثر تزيد من كفاءته ونضجه، فمن أهم موارد المجتمع تكوين عادة التعاون والعمل المشترك بين سكانه في مواجهة المشكلات المشتركة.

وترجع أهمية التطوع في طريقة تنظيم المجتمع كطريقة للخدمة الاجتماعية مع بزوغ هذا المفهوم وتطوره ونشوء أجهزة لتنظيم المجتمع كانت مكوناتها كلها طوعيه ومن أمثلتها، سجل تبادل المعلومات، وصناديق التمويل المشترك ومجالس منظمات الرعاية الاجتماعية والتي كانت تضع من ضمن أبرز أهدافها تشجيع تطوع سكان المجتمع للعمل بمنظمات الرعاية الاجتماعية(٤٢).

فتحرك الخدمة الاجتماعية من خلال المنظمات والهيئات التطوعية الخيرية التي تساهم إلى حد كبير في تطوير وتنمية برامج الرعاية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الجهود الحكومية، تحتاج إلى جهد علمي منظم يجمع بين العلمية منهجا والخبرة، والاستفادة من معطيات العلوم في المجالات المختلفة.

ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف وصف وتحديد أهم الأسس التي يجب أن تقوم عليها عملية تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني.

٢. **منهج الدراسة :** يعتبر المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لجميع الجمعيات الخيرية بمنطقة الرياض التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والمنظمات الإغاثيه من أنسب المناهج استخداما ومناسبة لهذه الدراسة(٤٣).

٣. **أدوات الدراسة:** استخدم الباحث الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات لهذه الدراسة، وقد تكونت الاستبانة أداة الدراسة من ثلاثة محاور: المحور الأول ويشتمل على البيانات الأولية، والمحور الثاني ويشتمل على الأسس التي يقوم عليها تنظيم العمل التطوعي والذي تضمن سبعة أسس، والمحور الثالث ويشتمل على القضايا التي يمكن أن تسهم بها الخدمة الاجتماعية في تنظيم العمل التطوعي. وقد تم اختبار الصدق الظاهري لمحتواها وذلك بعرضه علي عشرة من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، المهتمين بقضايا العمل التطوعي من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، وقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الملك سعود، وكلية الخدمة الاجتماعية للبنات بالرياض، وهذا ما يسمى بصدق المحكمين، وقد تم إعادة بناء الاستبيان وفقا للتعديلات التي أشاروا إليها والتي وصلت نسبة اتفاقهم على عبارات الاستبيان (٧٥%)، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط على عينة من مجتمع البحث بلغت خمسة مبحوثين بفاصل عشرة أيام وحسب معامل الثبات فبلغ (٠,٨١)، وقد تم القيام بحساب معامل الصدق الإحصائي للاستبيان وذلك بالحصول علي الجذر التربيعي لمعامل الثبات فبلغ (٠,٩٠).

٤. **مجالات الدراسة: تتحدد مجالات الدراسة في:**

- **المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني للدراسة في حصر شامل لجميع الجمعيات الخيرية وفروعها بمنطقة الرياض تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية قد بلغ عددها (٦٣) جمعية، أما فيما يتعلق بالمنظمات الإغاثيه فقد بلغ عددها نحو (٨) منظمات ليبلغ إجمالي الجمعيات والمنظمات في مجتمع الدراسة.(٧١) جمعية، علماً بأنه تم اختيار الجمعيات والمنظمات التي مر على تأسيسها أكثر من عام وقت إجراء الدراسة.
- **المجال البشري:** ويتمثل في حصر شامل لجميع مديري جمعيات ومنظمات العمل الخيري وفروعها بمنطقة الرياض، وقد بلغ عددهم(٨٧) مبحوثاً.
- **المجال الزمني:** تحدد المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات الميدانية والتي استغرقت نحو خمسة وأربعين يوماً، وذلك من تاريخ ١٤٢٧/٩/١٠هـ إلى ١٤٢٧/١٠/٢٥هـ.

تاسعا : العرض الجدولي للبيانات العامة للدراسة واستخلاص النتائج.

أولا: النتائج العامة المرتبطة بالخصائص الديموجرافية لمجتمع الدراسة:

جدول رقم (١)

يبين الخصائص الديموجرافية لمجتمع الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من ٣٠	٦	٦,٩	المؤهل العلمي	ثانوي	١٨	٢٠,٧
	٣٠ إلى اقل من ٤٠	٤٤	٥٠,٦		جامعي	٤٨	٥٥,٢
	٤٠ إلي اقل من ٥٠	٢١	٢٤,١		دبلوم	٩	١٠,٣
	٥٠ فأكثر	١٦	١٨,٤		ماجستير	٦	٦,٩
النوع	ذكر	٨١	٩٣,١		دكتوراه	٦	٦,٩
	أنثى	٦	٦,٩	التخصص	دراسات أسلامية	٢٦	٢٩,٩
الحالة الاجتماعية	متزوج	٨٣	٩٥,٤		دراسات اجتماعية	١٠	١١,٥
	أعزب	٢	٢,٣		لغة عربية	٧	٨
	مطلق	٢	٢,٣		علوم إدارية	١٥	١٧,٢
سنوات الخبرة	اقل من ٧ سنوات	٣٤	٣٩,٢		تخصصات علمية	٦	٦,٩
	من ٧سنوات إلي اقل من	٢٩	٣٣,٣		تربية	٥	٥,٧
	من١٥سنة إلي اقل من	١١	١٢,٦		بدون تخصص	١٨	٢٠,٧
	٢٢ سنة فأكثر	١٣	١٤,٩				

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (١) والذي يوضح الخصائص الديموجرافية للمبحوثين من مجتمع الدراسة نجد أن بياناته تتضمن ما يلي:

فيما يتعلق بتوزيع المبحوثين وفقا لمتغير العمر أوضحت النتائج أن أكثر من نصف المبحوثين بقليل تقع أعمارهم بين فئة ٣٠ إلى اقل من ٤٠ عاما بنسبة بلغت (٥٠,٦%) يليه في الترتيب ممن تقع أعمارهم بين الفئة من ٤٠ عاما إلى اقل من ٥٠ عام حيث بلغ عددهم ٢١ مبحوثاً بنسبة (٢٤,١%) ثم جاءت في المرتبة الثالثة الفئة من ٥٠ عاماً فأكثر بنسبة بلغت (١٨,٤%)، وأخيراً جاءت الفئة أقل من ٣٠ عاماً بعدد (٦) مبحوثين بنسبة (٦,٩%) وبتحليل هذه النتائج المتعلقة بخصائص عمر المبحوثين تبين لنا أن أكثر من ثلثي المبحوثين بنسبة تقرب من (٧٤,٧%) من تقع أعمارهم من (٣٠ عاما إلى اقل من ٥٠ عاما) وهذه الفئة تجمع ضمن خصائصها مرور هؤلاء المبحوثين بمرحلة الشباب التي تتميز بالعطاء والنشاط وفي نفس الوقت قد يشير ذلك إلى مستوى الخبرة التي يتمتع بها المبحوثين نتيجة لهذا العمر كما تبين هذه النتائج أيضا ارتفاعا ممن يشغل فئة عمر ٥٠ عاما فأكثر مما يبين أيضا

أن لديهم خبرة طويلة في مجال عملهم وبالتالي قد تكون له دلالة لأهمية وصدق استجاباتهم فيما يتعلق بتنظيم العمل التطوعي.

وفيما يتعلق بتوزيع المبحوثين وفقا لمتغير النوع فقد أوضحت النتائج أن الغالبية من المبحوثين بنسبة (٩٣,١%) كانوا من الرجال في حين كان (٦,٩%) من النساء وهذا يبين أن هناك تمثيلاً للنساء في إدارة الجمعيات الخيرية، وإن كانت نسبته قليلة مقارنة بنسبة الذكور.

وقد جاء توزيع مجتمع البحث وفقا لحالتهم الاجتماعية لتبين النتائج أن الغالبية العظمي منهم بنسبة تقرب من (٩٦%) من المتزوجين في حين تساوت نسبة فئة الأعزب والمطلق بنسبة متساوية بلغت (٢,٣%) لكلا منهما وهذا قد يكون مؤشرا على وجود نوع من الاستقرار الأسري يتمتع به أفراد مجتمع البحث.

وفيما يتعلق بتوزيع هؤلاء المبحوثين وفقا للمؤهل العلمي كان هناك تدرجاً في المؤهل العلمي لدى مجتمع البحث تراوح بين التعليم قبل الجامعي وصولاً لمرحلة الدكتوراه، حيث جاءت أعلى نسبة لمن يحملون مؤهلات جامعية و بلغت (٥٥,٢%)، أما الذين يحملون مؤهلات عليا فقد بلغ عددهم (٢١) مبحوثا بنسبة(٢٤,١%) وقد تنوعت هذه المؤهلات فوق الجامعية لتشمل الدبلوم والماجستير والدكتوراه. وحول تنوع هذه التخصصات الدراسية للمبحوثين جاءت النتائج لتوضح أن نحو (٢٦) مبحوثاً بنسبة(٢٩,٩%) ممن كان تخصصهم دراسات إسلامية، يليهم ممن كان تخصصهم علوم إدارية(١٧,٢%) ثم يليهم في المرتبة الثالثة من كان تخصصهم دراسات اجتماعية وكان عددهم (١٠) مبحوثين بنسبة (١١,٥%) يليهم تخصصات اللغة العربية ثم التخصصات العلمية ثم أخيرا تخصص التربية بنسب جاءت على التوالي (٨%)، (٦,٩%)، (٥,٧%)، في حين كان عدد المبحوثين الذين ليس لديهم تخصص (١٨) مبحوثا وهم الذين يحملون الشهادة الثانوية حيث بلغت نسبتهم(٢٠,٧%)، أي أن لديهم مستوى تعليمي يخضع للتعليم العام.

وبتوزيع المبحوثين فيما يتعلق بمستوى الخبرة الذي يتمتع بها المبحوثون فقد جاءت النتائج لتبين ارتفاعا عاما في مستوى الخبرة لدى المبحوثين وقد تدرج ذلك ليشغل من لديه خبرة أقل من ٧ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة نحو (٦٣) مبحوثا بنسبة بلغت (٧٢,٥%) يليهم المبحوثون الذين تقع خبراتهم بين ١٥ إلى ٢٢ عاما فأكثر بنسبة بلغت (٢٧,٥%)، وبصفة عامة فإن هذه النتيجة تشير إلى أن لدى المبحوثين خبرة طويلة في العمل مما قد يدل على اندماجهم في العمل الخيري التطوعي حيث من المتوقع أن يكون لخبرتهم هذه دور في مصداقية رؤيتهم حول الاستراتيجية التي يهدف البحث في الوصول إليها من أجل تنظيم العمل التطوعي.

ثانياً : النتائج المتعلقة بأهم الأسس التي يمكن أن يبنى عليها عملية تنظيم العمل التطوعي على المستوى المجتمعي:

١. النتائج الخاصة بتبني المبحوثين لمفهوم مشترك للتطوع، من وجهة نظرهم:

جدول رقم (٢)

يبين استجابات المبحوثين حول تحديدهم لمفهوم العمل التطوعي

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
الجهود التطوعية ترتكز على التبرع بالمال	١٦٤	١,٨٩	٠,٧٥	٩
التطوع لا يتم إلا بجهد فردي	١٢٧	١,٤٦	٠,٦٨	١٠
التطوع يجب ألا ينتظر من ورائه عائد	٢٢٧	٢,٦١	٠,٦٩	٦
ضرورة توفر المعرفة و الخبرة لدى المتطوعين	٢٣٥	٢,٧٠	٠,٤٩	٤
من الضروري توفر مهارات العمل التطوعي لدى المتطوعين	٢٣٠	٢,٦٤	٠,٦١	٥
التطوع يحقق مبدأ المسئولية الاجتماعية	٢٥١	٢,٨٩	٠,٣٢	٢
التطوع يحفز على عمل الخير	٢٦٠	٢,٩٩	٠,١١	١
يؤدي التطوع إلى استثمار وقت فراغ المتطوعين	٢٥٠	٢,٨٧	٠,٣٣	٣
يحقق التطوع مكانة اجتماعية للمتطوعين	٢١٠	٢,٤١	٠,٥٨	٨
الجهود التطوعية ترتكز على التبرع بالجهد والوقت	٢٢٥	٢,٥٩	٠,٦٢	٧

تبين معطيات الجدول رقم (٢) استجابات المبحوثين حول تحديدهم لمفهوم العمل التطوعي، حيث أوضحت النتائج أن هناك اتفاقا في استجابات المبحوثين تدرجت متوسطاته بين (١,٤٦) و(٢,٩٩) أي الاتفاق على معطيات مفهوم العمل التطوعي الموضحة في الجدول بين الاتفاق إلى حد ما في اتجاه الموافقة الكلية، وقد بينت نتائج الجدول إيضاحا من المبحوثين حول مفهومهم للعمل التطوعي، والذي يجب أن يكون موجها لأداء العمل التطوعي ومتفقاً على مكوناته لعدم تداخل هذه الجهود مع أية جهود أخرى قد تكون دخيلة عليه بما يحقق فهماً لموضوعه، حيث اتفق المبحوثين على أن "التطوع يحفز على عمل الخير" باعتبار أنه المفهوم الرئيسي الذي يقوم عليه العمل التطوعي بأعلى متوسط اتفاق بلغ (٢,٩٩) أي الاتفاق الكلي على هذا المفهوم وبجملة أوزان بلغت (٢٦٠) درجة وأقل انحراف معياري بلغ (٠,١١) في حين كان آخر مفهوم تم عليه كون التطوع لا يتم إلا بجهد فردي بأقل متوسط بلغ (١,٤٦) وبجملة أوزان (١٢٧) درجة وانحراف معياري (٠,٦٨).

وقد تدرجت بقية المفاهيم وفقا للترتيب الذي أوضحه الجدول لتشمل تحديدا من المبحوثين للتعريف الإجرائي للعمل التطوعي كما في الترتيب المتوالي: "التطوع يحفز على عمل الخير"،

"التطوع يحقق مبدأ المسئولية الاجتماعية"، "يؤدي التطوع إلى استثمار وقت الفراغ فيما يعود بـالنفع على المتطوعين"، "ضرورة توفر المعرفة و الخبرة لدى المتطوعين"، "من الضروري توفر مهـارات العمل التطوعي لدى المتطوعين"، "التطوع يجب ألا ينتظر من ورائه عائد"، "الجهود التطوعية ترتكـز على التبرع بالجهد والوقت"، "يحقق التطوع مكانة اجتماعية للمتطوعين"، "الجهود التطوعية تركز علـى التبرع بالمال".

وبحساب المتوسط العام للاتفاق على تحديد العبارات التي أجاب عليها المبحوثـون كمفهـوم للعمل التطوعي حيث بلغ (٢,٥٠) أي الموافقة عليها باتفاق يقترب من الموافقة الكلية، وهذا يعنـي أن هذا المفهوم من أكثر المفاهيم التي يمكن نشرها عن العمل التطوعي بما يضمن عـدم الخـروج عـن مقتضياته بين جميع العاملين في هذا العمل.

٢. النتائج المتعلقة برؤية المبحوثين على من تقع عليهم مسئولية تنظيم العمل التطوعي:

جدول رقم (٣)

يبين تحديد المبحوثين للمقترح مشاركتهم في تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
أعضاء المجالس البلدية	١٨٠	٢,٠٧	٠,٧٣	١٣
الخبراء الممارسون في مجال العمل التطوعي	٢٤٥	٢,٨٢	٠,٦٨	٣
الأكاديميون الجامعيون	٢٠٢	٢,٣٢	٠,٦٢	١٠
المتطوعون أنفسهم	٢٢٨	٢,٦٢	٠,٦٣	٥
رجال الأعمال	٢٠٩	٢,٤٠	٠,٦٦	٩
الدولة بمؤسساتها المختلفة	٢٢٣	٢,٥٦	٠,٦٤	٦
وزارة الشئون الاجتماعية	٢٤٦	٢,٨٣	٠,٤٦	٢
رجال الإعلام	٢١٣	٢,٤٥	٠,٧١	٧
علماء الشريعة الإسلامية	٢٣٠	٢,٦٤	٠,٥٧	٤
المؤسسات التعليمية	٢١٢	٢,٤٤	٠,٦٤	٨
الرئاسة العامة لرعاية الشباب	١٩٧	٢,٢٦	٠,٧٢	١١
وزارة الداخلية	١٨٤	٢,١١	٠,٧٨	١٢
المنظمات والجمعيات الخيرية	٢٥١	٢,٨٩	٠,٣٩	١

تأتي معطيات الجدول السابق رقم (٣) لتبين اتفاق المبحوثين حول المقترح مشاركتهم في تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني حيث جاءت النتائج لتبين اتفاقا شبه كلي بين المبحوثين من مجتمع الدراسة على اعتبار أن "المنظمات والجمعيات الخيرية" هي المسئول الأول عن تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني حيث حصلت على المرتبة الأولى في المسئولية بأعلى متوسط حسابي بلغ (٢,٨٩) وعلى أعلى مجموع أوزان بلغ (٢٥١) درجة وأقل انحراف معياري بلغ (٠,٣٩)، أما آخر ما اتفق غليه المبحوثون من جهات يرون أنها تكون مسئولة على تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني فكان "أعضاء المجالس البلدية" بأقل متوسط حسابي بلغ (٢,٠٧) وأقل لمجموع أوزان بلغ (١٨٠) درجة. وقد تدرجت بقية من تقع عليهم مسئولية تنظيم العمل التطوعي لتأخذ شكلا منطقيا وفقا للترتيب التالي: وزارة الشئون الاجتماعية، الخبراء الممارسون في مجال العمل التطوعي، علماء الشريعة الإسلامية، المتطوعون أنفسهم، الدولة بمؤسساتها المختلفة، رجال الإعلام، المؤسسات التعليمية، رجال الأعمال، الأكاديميون الجامعيون، وزارة الداخلية.

وبحساب المتوسط العام لاستجابات المبحوثين فيما يتعلق بمن تقع عليهم مسئولية تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني جاء ليقترب من الاتفاق الكلي وفقا للتدرج المحدد حيث بلغ (٢,٤٩). وهذا يدلل على اتفاق المبحوثين حول هؤلاء الذين يمكن الاعتماد عليهم كمسئولين عن تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، وذلك وفقاً للترتيب الذي حصل عليه كل منهم كما هو مبين في الجدول السابق.

٣. لنتائج المرتبطة باستجابات المبحوثين حول طبيعة الأعمال التطوعية المقترح جذب المتطوعين للمشاركة فيها:

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (٤) يتضح لنا جملة من الأعمال التي اتفق المبحوثون على كونها مجالات عمل يمكن جذب المتطوعين للمشاركة فيها ووفقاً للترتيب جاءت كلها ليصل الاتفاق حولها إلى الاقتراب من الموافقة الكلية حيث تراوحت متوسطات الاتفاق بين (٢,٢٦) و(٢,٨٥) وهي متوسطات تقترب من الاتفاق الكلي، وقد أوضح الجدول أن أول مجال يمكن أن يكون محورا أساسيا للعمل التطوعي هو مجال تقديم الخدمات المباشرة للمحتاجين بأعلى متوسط حسابي بلغ (٢,٨٥) وبأقل انحراف معياري بلغ (٠,٤٢) مما يدلل على ارتفاع الاستجابة نحو الاتفاق على هذا العمل التطوعي. أما في المرتبة الأخيرة جاء القيام بالأعمال الإدارية بأقل متوسط حسابي بلغ (٢,٢٦) وبانحراف معياري (٠,٧٤)، إلا أن وجود هذا النوع من العمل في المرتبة الأخيرة لا يقلل من أهميته حيث تأتي الموافقة عليه بدرجة إلى حد ما في اتجاه موافق.

جدول رقم (٤)

يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة الأعمال التطوعية المقترح جذب المتطوعين المشاركة فيها

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
المساهمة في حل النزاعات بين القبائل والأسر	٢١١	٢,٤٣	٠,٦٨	١١
إعطاء صورة عن المؤسسات الاجتماعية للمجتمع	٢٢٦	٢,٦٠	٠,٥٦	٦
إبداء الرأي في تحديد أسباب المشكلات الاجتماعية	٢١٥	٢,٤٧	٠,٥٩	٩
دراسة استجابة المجتمع لبرامج الجمعيات الخيرية	٢٢٣	٢,٥٦	٠,٥٤	٧
تقديم خدمات مباشرة للمحتاجين	٢٤٨	٢,٨٥	٠,٤٢	١
المساهمة في خدمات محو الأمية	٢١٥	٢,٤٧	٠,٧٠	٩
إعطاء صورة ايجابية عن المملكة في الخارج	٢١٤	٢,٤٦	٠,٦٤	١٠
القيام بأعمال إدارية	١٩٧	٢,٢٦	٠,٧٤	١٢
كفالة الأيتام	٢٣٩	٢,٧٥	٠,٤٩	٢
تقديم العلاج بدون مقابل	٢٢١	٢,٥٤	٠,٦٤	٨
المشاركة في برامج جمعية الهلال الأحمر	٢٢٩	٢,٦٣	٠,٥٥	٥
الدعوة والإرشاد الديني	٢٣٨	٢,٧٤	٠,٤٧	٣
خدمة الشباب	٢٣٦	٢,٧١	٠,٥٠	٤

وقد تدرجت بقية الأعمال التي اتفق عليها المبحوثون على كونها مجالات عمل يمكن جذب المتطوعين للمشاركة فيها لتأخذ شكلا وفقا للترتيب المتوالي: كفالة الأيتام، الدعوة والإرشاد الديني، خدمة الشباب، المشاركة في برامج جمعية الهلال الأحمر، إعطاء صورة عن المؤسسات الاجتماعية للمجتمع، دراسة استجابة المجتمع لبرامج الجمعيات الخيرية، تقديم العلاج بدون مقابل، إبداء الرأي في تحديد أسباب المشكلات الاجتماعية، إعطاء صورة ايجابية عن المملكة في الخارج، المساهمة في حل النزاعات بين القبائل والأسر.

وبحساب المتوسط العام للاتفاق على طبيعة الأعمال التي يمكن جذب المتطوعين للمشاركة فيها بلغ (٢,٧٩) أي الاقتراب من الاتفاق الكلي عليها مما يبرر ضرورة الاهتمام بهذه الأعمال عند بناء إستراتيجية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، على أن يؤخذ في الاعتبار هذه الأعمال وفقاً لترتيب الموافقة عليها والموضح بالجدول، حيث يدلل ذلك على أولوية هذه الأعمال بالنسبة للمبحوثين.

٤. النتائج الخاصة باستجابات المبحوثين حول أهم المجالات التي يمكن المشاركة فيها بجهد تطوعي:

جدول رقم (٥)

يبين استجابات المبحوثين مجتمع الدراسة حول المجالات التي يمكن المشاركة فيها بجهود تطوعيه

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
مجالات الرعاية الصحية	٢٢٩	٢,٦٣	٠,٦١	٦
مجال رعاية الشباب	٢٣١	٢,٦٦	٠,٥٠	٥
مجال رعاية المسجونين	٢٣٨	٢,٧٤	٠,٤٧	٣
مجال رعاية الأيتام	٢٥٠	٢,٨٧	٠,٣٣	١
مجال رعاية المشردين والأحداث	٢٣٣	٢,٦٨	٠,٥٨	٤
مجال الأزمات	٢٣٩	٢,٧٥	٠,٤٤	٢
المجال التعليمي	٢٠٤	٢,٣٤	٠,٧٠	٩
مجال مساعدة مدمني المخدرات	٢٢٧	٢,٦١	٠,٦٤	٧
رعاية الفئات الخاصة	٢٣٣	٢,٦٨	٠,٥٨	٤
مجال رعاية الأسرة والطفولة	٢٢٦	٢,٦٠	٠,٦٤	٨
مجالات المساعدات الإنسانية	٢٥٠	٢,٨٧	٠,٣٣	١

يتضح من معطيات الجدول السابق رقم (٥) رؤية المبحوثين مجتمع الدراسة لأهم المجالات التي يمكن المشاركة فيها بجهود تطوعية حيث جاءت النتائج لتبين جملة من المجالات ارتأى المبحوثين أن من أكثرها أهمية للعمل والمشاركة فيها بجهود تطوعيه مجالي "رعاية الأيتام ومجال المساعدات الإنسانية" حيث حصلا على المرتبة الأولى في الترتيب بأعلى متوسطات بلغت لكلا منهما (٢,٨٧) وانحراف معياري لكلا منهما (٠,٣٣)، أما المجال التعليمي فقد جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٣٤) أي الموافقة عليه إلى حد ما في اتجاه موافق وانحراف معياري (٠,٧٠)، وقد تدرجت بقية المجالات التي يمكن المشاركة فيها بجهود تطوعية لتأخذ شكلاً وفقاً للترتيب الآتي : مجال الأزمات، مجال رعاية المسجونين، مجال رعاية المشردين والأحداث ومجال رعاية الفئات الخاصة، مجال رعاية الشباب، مجالات الرعاية الصحية، مجال مساعدة مدمني المخدرات، مجال رعاية الأسرة والطفولة.

وبحساب المتوسط العام لاستجابات المبحوثين حول الاتفاق على أهم المجالات التي يمكن المشاركة فيها بجهود تطوعيه بلغ (٢,٦٨) أي اتفاق يقترب من الاتفاق الكلي وهذا مؤشر يوضح أهمية العمل والمشاركة في هذه المجالات المختلفة، كمجالات أساسية تم الاتفاق عليها بينهم.

٥. النتائج المرتبطة باستجابات المبحوثين حول الدوافع المؤدية إلى تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني:

جدول رقم (٦)

يبين الدوافع التي تدفع بالقائمين على العمل التطوعي إلى تنظيمه على المستوى الوطني

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تحقق استثمار طاقات المتطوعين لصالح المجتمع	٢٥٨	٢,٩٧	٠,١٨	١
الاستفادة من موارد المجتمع المختلفة	٢٤٣	٢,٧٩	٠,٤٤	٣
تحقيق التوازن والشمول في البرامج المقدمة في كافة المجالات	٢٣٦	٢,٧١	٠,٤٨	٥
حماية المجتمع من التيارات المنحرفة	٢٤٠	٢,٧٦	٠,٤٨	٤
تحقيق التوعية للمجتمع بقدراته ومقدراته	٢٣٦	٢,٧١	٠,٥٠	٥
تحقيق التكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع	٢٥٤	٢,٩٢	٠,٢٧	٢

وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (٦) والذي يوضح استجابات المبحوثين حول الدوافع التي تدفع بالقائمين على العمل التطوعي إلى تنظيمه على المستوى الوطني، جاءت النتائج لتبين جملة من الدوافع حددها المبحوثون في إطار ترتيبي وفقا لأولويتها وأهميتها حيث جاء في المرتبة الأولى أن الدافع الرئيسي الأول لتنظيم العمل التطوعي هو تحقيق استثمار طاقات المتطوعين لصالح المجتمع حيث بلغ متوسط الاتفاق عليه (٢,٩٧) أي اتفاق كلي من المبحوثين، أما آخر الدوافع فقد جاء دافعي "تحقيق الشمول والتوازن في برامج الرعاية الاجتماعية"، "تحقيق التوعية للمجتمع بقدراته ومقدراته" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧١) لكلا منهما حيث يقترب من الاتفاق الكلي.

وقد تدرجت بقية الدوافع التي تؤدى بالقائمين على العمل التطوعي إلى تنظيمه على المستوى الوطني لتأخذ شكلاً منطقياً وفقاً للترتيب المتوالي: تحقيق التكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع، الاستفادة من موارد المجتمع المختلفة، حماية المجتمع من التيارات المنحرفة. وبحساب المتوسط العام حول استجابات المبحوثين على الدوافع المدرجة بالجدول بلغ (٢,٨١) أي اتفاق يقترب من الاتفاق الكلي وهذه دلالة لوجود رؤية أيدلوجية علمية للمبحوثين موجهة العملية تنظيم العمل التطوعي على المستوى

الوطني تقوم في الأساس على تحقيق أسس اقتصادية ولجتماعية وأيضاً سياسية مـن جـراء عملية التنظيم، بما تدلل على أن هناك موجهاً علمياً للتنظيم.

٦. النتائج الخاصة باستجابات المبحوثين حول مقوم تنظيم موارد العمل التطوعي على المستوى المجتمعي:

جدول رقم (٧)

يبين استجابات المبحوثين حول الموارد التي يمكن أن تساهم في تنظم العمل التطوعي على المستوى الوطني

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
مساهمات الجمعيات الأهلية	٢٤٧	٢,٨٤	٠,٤٣	١
مساهمات رجال الأعمال	٢٤٦	٢,٨٣	٠,٤٦	٢
استقطاعات عوائد الجمارك	١٨٥	٢,١٣	٠,٧٩	٥
استقطاعات من عوائد أماكن الترفيه	٢٠٩	٢,٤٠	٠,٦٩	٤
استقطاعات من عوائد تشغيل المنشآت الرياضية	٢٢٠	٢,٥٣	٠,٥٩	٣
إقامة معارض خيرية	٢٤٧	٢,٨٤	٠,٤٣	١

وبالنظر إلى معطيات النتائج بالجدول رقم (٧) والذي يوضح اسـتجابات المبحـوثين حـول الموارد التي يمكن أن تساهم في تفعيل برامج العمل التطوعي، جاءت النتائج لتبين أن أهـم المـوارد التي تم الاتفاق عليها هي (مساهمات الجمعيات الأهلية ، وإقامة المعارض الخيرية) وذلك بحصولهما على أعلى متوسطات حسابية للاتفاق بلغت لكلٍ منهما (٢,٨٤) وبانحراف معياري بلغ (٠,٤٣) وجاء في المرتبة الأولى من حيث ترتيب الموارد التي تساهم في تنظيم العمل التطوعي. وقد تدرجت بقيـة الموارد لتأخذ الترتيب التالي : مساهمات رجال الأعمال، استقطاعات من عوائـد تـشغيل المنـشآت الرياضية، عوائد الجمارك.

وبحساب المتوسط العام لاستجابات المبحوثين حول الاتفاق على الموارد التي يمكن أن تساهم في تفعيل برامج العمل التطوعي على المستوى الوطني بلغ (٢,٦٠) أي الاتفاق عليها إلى حد ما فـي اتجاه يقترب إلى الموافقة الكلية ، وهذا مؤشر يوضح أهمية هذه الموارد في تفعيـل بـرامج العمـل التطوعي على المستوى الوطني والتي تشكل في نفس الوقت دعائم مادية عنه ومعلومة المصدر يمكن من خلالها تحقيق أهداف الجمعيات والمنظمات التطوعية، وتحظـى فـي نفـس الوقـت بالقبـول المجتمعي.

٧.　النتائج الخاصة باستجابات المبحوثين حول من يستفيد من تنظيم العمل التطوعي؟

جدول رقم (٨)

يبين استجابات المبحوثين حول رؤيتهم لمن يمكنه الاستفادة من تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
رجال الأعمال	١٩٧	٢,٢٦	٠,٧٥	٨
الوزارات المعنية	٢١٠	٢,٤١	٠,٦٩	٧
المتطوعون أنفسهم	٢٣٦	٢,٧١	٠,٥٥	٤
المجتمعات المحلية	٢٤٦	٢,٨٣	٠,٤١	٣
المؤسسات الاجتماعية	٢٤٨	٢,٨٥	٠,٤٢	٢
المؤسسات التعليمية	٢١٢	٢,٤٤	٠,٦٢	٦
الجمعيات الخيرية	٢٥٦	٢,٩٤	٠,٢٣	١
كافة شرائح المجتمع	٢٣٤	٢,٦٩	٠,٥٦	٥

وبالنظر في الجدول السابق رقم (٨) حول استجابات المبحوثين فيما يتعلق برؤيتهم ممن يستفيد من تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، جاءت النتائج لتوضح أن "الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية"، و"المجتمعات المحلية"، و"المتطوعين أنفسهم" من أكثر الجهات التي تستفيد من تنظيم العمل التطوعي على اعتبار أنها مستفيدة استفادة مباشرة من هذا العمل، حيث جاءت متوسطاتهم الحسابية مرتفعة جدا ومتقاربة. أما آخر المستفيدين فكان "رجال الأعمال" وبمتوسط حسابي للاتفاق بلغ (٢,٢٦) ومن المعتقد أن استفادتهم ترتكز في أن تنظيم العمل التطوعي يوفر لهم الفرصة في تحديد المجالات التي يمكن لهم المشاركة فيها بالإضافة إلى توفير الأماكن الموثوق فيه لتقديم دعمهم المادي لها.

وبحساب المتوسط العام لاستجابات المبحوثين حول رؤية المبحوثين فيمن يستفيد من تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني بلغ (٢,٦٤) أي الاتفاق عليها إلى حد ما في اتجاه يقترب إلى الموافقة الكلية وهذا مؤشرا لاتفاق المبحوثين على وجود من يستفيد من تنظيم العمل التطوعي مما يبرر ضرورة تنظيمه من خلال الاستراتيجية التي ترمي إليها الدراسة.

٨. النتائج الخاصة باستجابات المبحوثين حول القضايا التي يمكن أن تهتم بها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي:

جدول رقم (٩)

يبين استجابات المبحوثين حول القضايا التي يمكن أن تهتم بها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
قضايا اكتشاف المتطوعين	٢١٩	٢,٥٢	٠,٦٣	٤
قضايا تدريب المتطوعين	٢٤٣	٢,٧٩	٠,٤٩	١
قضايا تطوير الأسس البحثية للتعامل مع التطوع	٢٢١	٢,٥٤	٠,٥٥	٣
قضايا محاسبية الخدمات الخاصة بالمنظمات التطوعية	٢٠٩	٢,٤٠	٠,٦٠	٥
قضايا العائد الاقتصادي والاجتماعي من مشاركة المتطوعين	٢٠٩	٢,٤٠	٠,٦٩	٥
قضايا تنظيم المنظمات التطوعية	٢٣٨	٢,٧٤	٠,٥٢	٢

وبالنظر إلى معطيات النتائج بالجدول السابق رقم (٩) والذي يوضح استجابات المبحوثين حول القضايا التي يمكن أن تهتم بها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، جاءت النتائج لتبين أن "قضية تدريب المتطوعين" تأتي في المرتبة الأولى من حيث تركيز المبحوثين عليها كمساهمة يمكن أن تهتم بها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٧٩) وبانحراف معياري (٠,٤٩) يليها في المرتبة الثانية "قضية تنظيم المنظمات التطوعية" بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٤) وبانحراف معياري (٠,٥٢) أما في المرتبة الأخيرة فكانت قضايا "محاسبية الخدمات الخاصة بالمنظمات التطوعية"، و"قضايا العائد الاقتصادي الاجتماعي من مشاركة المتطوعين" وبحساب المتوسط العام حول استجابة المبحوثين فيما يتعلق بالقضايا التي يمكن أن تهتم بها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني بلغ (٢,٥٧)، أي الاتفاق عليها بدرجة إلى حد ما في اتجاه يقترب من الموافقة الكلية وهذه النتيجة دلالة لما يمكن أن تهتم به مهنة الخدمة الاجتماعية كتخصص مهني له دور فاعل في تنظيم العمل التطوعي. فمن المعلوم وكما ورد في الإطار النظري مدى ارتباط المهنة بهذا التخصص، حيث يعتبر المتطوعون وتنظيمهم والمؤسسات التي تجمعهم من ضمن أولويات الاهتمام لمهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وطريقتها لتنظيم المجتمع بصفة خاصة.

٩. النتائج الخاصة باستجابات المبحوثين حول ما يمكن أن تقدمه الخدمة الاجتماعية للمساهمة في تنظيم العمل التطوعي:

جدول رقم (١٠)

يبين باستجابات المبحوثين حول ما يمكن أن تقدمه الخدمة الاجتماعية للمساهمة في تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني

العبارات	مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
القيام بدراسات لتحديد احتياجات المتطوعين وسبل التعامل معهم	٢٥٣	٢,٩١	٠,٢٩	٢
اقتراح البرامج التنفيذية لترجمة سياسات التعامل مع المتطوعين	٢٤٣	٢,٧٩	٠,٤٤	٤
البحث عن سبل توفير موارد مادية وفنية لتمويل برامج العمل التطوعي	٢٣٦	٢,٧١	٠,٥٥	٦
تنظيم عمل المنظمات التطوعية	٢٣٩	٢,٧٥	٠,٥٥	٥
تدريب وتأهيل المتطوعين	٢٥١	٢,٨٩	٠,٣٦	٣
تدريب وتأهيل العاملين في منظمات العمل التطوعي	٢٥٤	٢,٩٢	٠,٣١	١

وبالنظر في الجدول السابق رقم (١٠) الذي يوضح استجابات المبحوثين حول ما يمكن أن تقدمه الخدمة الاجتماعية من آليات للمساهمة في تنظيم العمل التطوعي، جاءت النتائج الموضحة في الجدول لتشير أن "تدريب العاملين بمنظمات العمل التطوعي" هي أول آليات مساهمة الخدمة الاجتماعية في تنظيم العمل التطوعي بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٢) أي موافقة كلية وبانحراف معياري (٠,٣١)، أما آخر الآليات فكانت "البحث عن سبل توفير موارد مادية وفنية لتمويل برامج العمل التطوعي" بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧١) أي الموافقة إلى حد ما في اتجاه الموافقة الكلية وبانحراف معياري بلغ (٠,٤٤)، وقد تدرجت بقية الآليات لتتضمن الترتيب المتوالي: القيام بدراسات لتحديد احتياجات المتطوعين وسبل التعامل معهم، تدريب وتأهيل المتطوعين، اقتراح البرامج التنفيذية لترجمة سياسات التعامل مع المتطوعين، تنظيم عمل المنظمات التطوعية.

وبحساب المتوسط العام لاستجابات المبحوثين حول ما يمكن للخدمة الاجتماعية أن تقدمه من آليات لتنظيم العمل التطوعي بلغ (٢,٨٢) أي الاتفاق عليها بدرجة كبيرة تقترب من الموافقة الكلية، وهذا يعطى مؤشرا لاتفاق المبحوثين على ما يمكن أن تقدمه مهنة الخدمة الاجتماعية من إسهامات لتنظيم العمل التطوعي، باعتبارها المهنة الرئيسية التي اهتمت بالجهود التطوعية من بداية نشأتها.

وبنظرة عامة على مدى اتفاق المبحوثين على الأبعاد المقترحة كآليات لتحقيق نجاحات لعملية تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، يوضح ذلك نتائج جدول رقم (١١) وذلك علـى النحـو التالي:

جدول رقم(١١)

يبين اتفاق المبحوثين على الأبعاد والمقومات المقترحة لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني

المقومات	المجموع الكلي للأوزان	المتوسطات العامة	الترتيب
تحديد مفهوم العمل التطوعي	٢١٧٩	٢,٥٠	٨
مسئولية تنظيم العمل التطوعي	٣٠٢٨	٢,٤٩	٩
طبيعة الأعمال التطوعية المقترح جذب المتطوعين إليها	٢٩١٢	٢,٧٩	٣
المجالات التي يمكن المشاركة فيها بجهد تطوعي	٢٥٦٠	٢,٦٨	٤
دوافع العمل التطوعي	١٤٣٧	٢,٨١	٢
تنظيم موارد العمل التطوعي	١٣٥٤	٢,٦٠	٦
المستفيدون من تنظيم العمل التطوعي	١٨٣٩	٢,٦٤	٥
القضايا التي تهتم بها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي	١٣٣٩	٢,٥٧	٧
مساهمة الخدمة الاجتماعية في تنظيم العمل التطوعي	١٤٧٦	٢,٨٢	١

حيث تشير معطيات الجدول إلى موافقة المبحوثين على جميع هذه الآليات بمتوسط حسابي عام للاتفاق بلغ (٢,٦٦) وهذا يعني الاتفاق إلي حد ما في اتجاه كبير إلى الموافقة الكلية مما يؤكد أهميـة تواتر هذه الآليات لتحقيق نجاحات تنظيم العمل التطوعي علي المستوى الوطني، ولعل من أهم هـذه الآليات تحديد العديد من الجوانب التي تضمن ضرورة تحديد مفهوم محدد للعمل التطوعي يمكـن أن يتبناه جميع العاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى تحديد المسئولية، أي من يكون له الحق في تنظـيم هذا العمل، بالإضافة إلى تحديد طبيعة الأعمال التي يمكن للمواطنين أن يشاركوا فيهـا ومحاولاتهـا، والموارد التي يمكن الاعتماد عليها لدفع حركة العمل التطوعي، وكذلك المـستفيدين مـن تنظيـم العمل، كما يدخل هذا النطاق مسئوليات الخدمة الاجتماعية وقضايا اهتمامهـا لتنظـيم هـذا العمـل التطـوعي.

و هذه النتائج تؤكد أن تنظيم العمل التطوعي بصفة عامة يجب أن يشمله إستراتيجية تتضمن تحديداً لهذه المقومات بما يضمن تحقيق معدلات أعلى للنجاح لهذه الجهود ومعدلات أعلى للتنظيم.

ثالثاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة ومناقشتها:

ونقوم في هذا الجزء بالإجابة على التساؤلات التي تضمنها الدراسة سعياً وراء مناقشتها ويتضمن ذلك مايلي:

١. الإجابة عن التساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

" ما الأسس التي يجب أن تقوم عليها استراتيجية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني".

ويمكننا الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة عن تساؤلاته الفرعية كمايلي:

فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الفرعي الأول للتساؤل الرئيسي الأول مؤداه:

أ. "ما مفهوم العمل التطوعي من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟"

جاءت النتائج لتبين ذلك من خلال جدول رقم (٢) والذي أوضح تحديداً لمفهوم العمل التطوعي من وجهة نظر المبحوثين بحيث تكون هناك اتفاقاً فيما بينهم عن الجهود التطوعية لا يمكن تجاوزه وقد تحدد هذا المفهوم الإجرائي وفق ما حصل عليه عناصره اعتبار العمل التطوعي بمثابة:

- هو محفز على عمل الخير.
- هو جهد يحقق مبدأ المسئولية الاجتماعية.
- يساهم في استثمار وقت الفراغ بما يعود بالنفع على المتطوعين.
- من المطلوب أن يتوفر لدى المتطوعين قدر من الخبرة المعرفية.
- من المطلوب أن يتوفر لدى المتطوعين مهارات لإنجاز عملهم التطوعي.
- يجب ألا ينتظر من ورائه أي عائد مادي.
- يرتكز على التبرع بالجهد والوقت.
- يحقق مكانة اجتماعية للمتطوعين.
- يمكن أن يتضمن جهوداً للتبرع بالمال.

وبطبيعة الحال فإن هذا المفهوم الإجرائي والذي حدده المبحوثون بتكامل مع ما أوضحته كتابات (نوح، ١٩٨٩م، خاطر، ١٩٩٧م، كشك، ١٩٩٨م، يعقوب، ٢٠٠٥م) حول العمل التطوعي

واعتباره مجهوداً فردياً وجماعياً يقدم عن طواعية واختيار دون انتظار أجر موجه إلى برامج مختلفة للعمل الاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن وجود مفهوم مشترك يؤمن به القائمون على العملية التطوعية يؤدي إلى اتساق العمل التطوعي وجعله يصب في بوتقة واحدة وبمفهوم واحد مما يعني عدم التضارب في تقديم هذه الجهود.

فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الفرعي الثاني للتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

ب. من هم الذين تقع عليهم مسئولية تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي ؟

وقد بينت معطيات جدول رقم (٣) من نتائج الدراسة الميدانية قائمة المقترح مسئوليتهم للمشاركة في تنظيم العمل التطوعي، حيث جاءت النتائج لتبين قائمة من المقترح مشاركتهم في تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني وقد رتب هؤلاء المقترح مشاركتهم وفق الترتيب التالي:

١. المنظمات والجمعيات الخيرية.
٢. وزارة الشؤون الاجتماعية.
٣. الخبراء الممارسون في مجال العمل التطوعي.
٤. علماء الشريعة الإسلامية.
٥. المتطوعون أنفسهم.
٦. الدولة بمؤسساتها المختلفة.
٧. رجال الإعلام.
٨. المؤسسات التعليمية.
٩. رجال الأعمال.
١٠. الأكاديميون الجامعيون.
١١. الرئاسة العامة لرعاية الشباب.
١٢. وزارة الداخلية.
١٣. أعضاء المجالس البلدية.

وبتحليل هذه القائمة نجد وجود اتساق في محتواها من حيث ترتيبها فقد أولى المبحوثون للجهات المباشرة أي تلك المسئولة مباشرة عن العمل التطوعي (كالمنظمات والجمعيات الخيرية، وزارة الشؤون الاجتماعية، والخبراء والممارسون) دوراً ذا أهمية أولى في الترتيب وهو من الأمور المنطقية، فلا تخلو سياسية العمل التطوعي من جهود القائمين عليها وكذلك الجهات الإشرافية المنظمة، ثم تدرجت هذه القائمة لتشمل أشكالاً مختلفة من المشاركين ، أخذ كل منها خاصية معينة يمكن أن تفيد العمل، فكان المتطوعون وخدماتهم سواء المباشرة أو غير المباشرة للعمل التطوعي، ثم مؤسسات الدولة وكذلك رجال الإعلام وصولاً إلى أعضاء من المتوقع أن يتنامى دورهم في توجيه العمل التطوعي على اعتبار أنهم أكثر احتكاكاً بالمجتمعات المحلية ومشكلاتها التي تحتاج إلى جهود المتطوعين في التعامل معها، وبصفة عامة نجد أن هذه القائمة تشكل موجهاً لصانعي القرار في المجتمع عند تشكيل أو صياغة أي سياسة تتعلق بتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، حيث من المعتقد أن مشاركة هؤلاء تمكن من إثراء عملية تنظيم العمل التطوعي حيث تأخذ في اعتبارها الرؤى المختلفة لكافة الشرائح والقطاعات الوظيفية والمجتمع.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الفرعي الثالث للتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

جـ- ما طبيعة الأعمال التطوعية المطلوب جذب المتطوعين للمشاركة فيها على المستوى الوطني من وجهة نظري مديري منظمات العمل التطوعي؟

حيث جاءت معطيات جدول رقم (٤) والذي أوضح قائمة الأعمال المتوقع أنها يمكن أن تجذب المتطوعين للمشاركة فيها، وقد جاءت النتائج لتوضح أقرب الأعمال التي يمكن أن يستفاد من المتطوعين في العناية بها، منها وفق القائمة:

- تقديم خدمات مباشرة.
- كفالة الأيتام.
- الدعوة والإرشاد الديني.
- خدمة الشباب.
- المشاركة في برامج الهلال الأحمر.
- تحسين صورة المؤسسات الاجتماعية أمام المجتمع.
- معرفة مدى استجابة المجتمع لبرامج الجمعيات الخيرية.
- العلاج بدون مقابل.

- خدمات محو الأمية.
- إبداء الرأي في تحديد أسباب المشكلات الاجتماعية.
- إعطاء صورة إيجابية عن المملكة في الخارج.
- المساهمة في حل النزاعات بين القبائل والأسر.

وبتحليل هذا القائمة من الأعمال نجدها تتراوح بين الخدمات المباشرة وغير المباشرة لأعمال المتطوعين وهي تعطى تنوعاً وتوظيفاً لخبرات المتطوعين من خلال أشكال مختلفة من الأعمال، والمرتكزة على التبرع بالمال أو الرأي، أو الجهد، أو الخبرة أي أن هناك تنوعاً للأعمال، وتحديد هذه القائمة يمكن الاستفادة منها في تحديد دور المتطوعين من خلال الجمعيات الخيرية بحيث يكون هناك تنظيماً للأعمال التطوعية فلا نخرج عما ماهو غير متوقع منها.

فيما يتعلق الإجابة على التساؤل الفرعي الرابع للتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

د. ما أهم المجالات التي يمكن للمتطوعين المشاركة فيها بجهود تطوعية على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟

وتحدد نتائج جدول رقم (٥) قائمة بأهم المجالات التي يرى المبحوثين أنها من أصلح المجالات التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع في جذب المتطوعين للمشاركة فيها وقد حددت هذه القائمة وفقاً للترتيب التالي:

- مجال رعاية الأيتام.
- مجال الأزمات.
- مجال رعاية المسجونين.
- مجال رعاية المشردين والأحداث.
- مجال رعاية الفئات الخاصة.
- مجال رعاية الشباب.
- مجال الرعاية الصحية.
- مجال مساعدة مدمني المخدرات.
- مجال رعاية الأسرة والطفولة.

- المجال التعليمي.

ويلاحظ أن هذه القائمة قد تنوعت منها المجالات وإن اشتملت على أهم المجالات لكن تكـون فيها المستفيدون في حالات السواء وكذلك عدم السواء، ومن ثم فإن هذا يعني أن جهود العمل التطوعي يمكن أن تقوم لفئات عديدة من المستفيدين إلى الحد الذي يمكن أن تقول إنها يمكن أن يستفاد من جهود المتطوعين في كافة مناحي الحياة، وهذا يتفق مع ما جاء من دراسات (Dunne,1995) (٤٤)، (نوح ١٩٨٩ م).

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الفرعي الخامس للتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

هـ- ما الدوافع من وراء تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظـر مـديري منظمات العمل التطوعي ؟

وفي هذا النطاق تحدد نتائج الدراسة الفوائد المترتبة على تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، حيث أوضحت نتائج جدول (٦) هذه الدوافع والتي تمثل فوائد لتنظيم العمل التطوعي علـى مستوى المجتمع ككل والتي كانت من أهمها:

- تحقيق استثمار طاقات المتطوعين لصالح المجتمع.
- تحقيق التكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع.
- الاستفادة من موارد المجتمع المختلفة.
- حماية المجتمع من التيارات المنحرفة.
- تحقيق التوعية للمجتمع بقدراته ومقدراته.
- تحقيق التوازن والشمول في برامج الرعاية المقدمة في كافة المجالات.

وبصفة عامة في إجمالي هذه الدوافع هي بمثابة نتائج مباشرة أو غير مباشرة لتنظـيم جهـود العمل التطوعي فهي بالإضافة إلى أنها تنظم طاقات المتطوعين فهي ترجمة للتكامل الاجتماعي الـذي يمثل استراتيجية هامة للرعاية في المجتمع وفق ما أوضحته نتائج الدراسة النظرية والمنطلقات النظرية للدراسة ومع دراسات كل من (عبداللطيف، ٢٠٠٠م، نوح، ١٩٨٩م).

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الفرعي السادس للتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

و. ما مقومات موارد تفعيل برامج العمل التطوعي على المستوى الوطني من وجهة نظر مديري منظمات العمل التطوعي؟

أوضحت النتائج من خلال جدول رقم (٧) أهم الموارد التي يمكن أن يستفاد من معطياتها لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني وقد بلورت النتائج عدة حلول يمكن أن تكون مصدراً متنوعاً لموارد تدعيم برامج العمل التطوعي على المستوى الوطني، وقد جاءت قائمة هذه الموارد وفقاً لأولوية الترتيب الذي أولاه المبحوثين اهتمامهم كما يلي:

- إقامة المعارض الخيرية.
- مساهمات الجمعيات الأهلية.
- مساهمات رجال الأعمال.
- استقطاعات من عوائد تشغيل المنشآت الرياضية.
- استقطاعات من عوائد أماكن الترفيه.
- استقطاعات من عوائد الجمارك.

ويلاحظ أن تنوع هذه الموارد يجعل هناك نوعاً من توافر البدائل لعملية تمويل العمل التطوعي فالتبرعات كآلية للتمويل قد لا تكون كافية إذا ما تم الاعتماد عليها بمفردها وهذا التنوع يقع تحت دائرة الإمكانية بمعنى أن جميع المصادر السابقة يمكن الاستفادة منها فهي بجانب أنها ذات تمويل مستمر فإن هناك كثافة عالية من عوائدها، مما يتضمن توافر مستمر للموارد بحيث لا يكون هناك فجوات قد تعرقل الجهود التطوعية ومن ناحية أخرى بيان هذه الموارد يعني أن هناك وثوقاً في مصادرها بما لا يضع مجالاً للشكل أو الشبهات حول عملية تمويل الجهود التطوعية وبرامجها.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الفرعي السابع للتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

ز. من هم المستفيدون من تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني؟

يحدد جدول رقم (٨) الجهات التي يمكن أن تستفيد من تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، وقد جاءت الجمعيات الخيرية في المرتبة الأولى ثم جاءت بقية الجهات على النحو التالي:

- الجمعيات الخيرية.

- المؤسسات الاجتماعية.
- المجتمعات المحلية.
- المتطوعون أنفسهم.
- كافة شرائح المجتمع.
- المؤسسات التعليمية.
- الوزارات المعنية.
- رجال الأعمال.

ولعل الاستفادة من هذه الجهات يأتي سواء من المتطوعين وجهودهم بصفة مباشرة، أو من خلال توافر مجالات تمكنهم من المشاركة فيها فمثلاً رجال الأعمال يجدون في تنظم العمل التطوعي فرصة لتوافر مؤسسات وجمعيات موثوق فيها بالمجتمع وذات سمعة في نفس الوقت يمكن أن يتولوا أو يتبنون الإنفاق عليها أما المجتمعات المحلية فقد تستفيد من خدمات جمعياتها الخيرية أو التطوعية لإفادة كافة الشرائح الموجودة في المجتمع ووجود هذه القائمة من شأنه أيضاً أن يحدد الفئات المستفيدة من تنظيم العمل التطوعي حيث يعني هذا التنظيم أن هناك ضرورة ملحة له طالماً وجد المستفيدون منه.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الفرعي الثامن للتساؤل الأول ومؤداه:

حـ- ما القضايا التي يمكن أن تركز عليها الخدمة الاجتماعية لتنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني؟

وبين جدول رقم (٩) دور الخدمة الاجتماعية تجاه الجهود التطوعية من خلال ما يمكن أن تهتم به لتنظيم العمل التطوعي من قضايا تركز على دراستها وتنميتها وإيجاد حلول نشأتها ووجود قائمة بهذه القضايا يوفر للقائمين على الخدمة الاجتماعية والجهود التطوعية فرصة تحديد السبل التي يمكن أن تسهم بها الخدمة الاجتماعية كمهنة في التعامل مع قضايا التطوع، وقد أوضحت النتائج جملة من القضايا جاءت وفق الترتيب التالي:

- قضايا تدريب المتطوعين.
- قضايا تنظيم المنظمات التطوعية.
- قضايا تطوير الأسس البحثية للتعامل مع المتطوعين .

- قضايا اكتشاف المتطوعين .
- قضايا محاسبية خدمات المنظمات التطوعية.
- قضايا بالعائد الاقتصادي والاجتماعي من مشاركة المتطوعين.

والمتتبع لهذه القائمة يجد تنوعاً في اهتمامات مهنة الخدمة الاجتماعية حيث يدخل كلها في نطاق تخصصها ومنها قضايا التدريب سواء للمتطوعين أو العاملين بالمنظمات التطوعية، كذلك التنظيم الإداري للمنظمات التطوعية كمنظمات غير هادفة للربح بالإضافة إلى طرق محاسبية هذه المنظمات، وكل هذه القضايا تعتبر من القضايا التي تدخل في إطار اهتمامات مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال تخصصاتها المختلفة خاصة طريقة تنظيم المجتمع، وهذا من شأنه بيان اهتمامات المهنة بهذا النوع من الجهود.

وفيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الفرعي التاسع للتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه:

ط‌ـ. ما إسهامات الخدمة الاجتماعية للمساهمة في تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني؟

ويأتي هذا التساؤل استكمالاً للتساؤل الفرعي الثامن حيث يبين المساهمات الفعلية لمهنة الخدمة الاجتماعية في تنظيم العمل التطوعي مما يؤكد أهمية دورها وفاعليته وقد بينت هذه المساهمات من خلال القائمة التالية:

- تدريب وتأهيل العاملين في منظمات العمل التطوعي.
- تحديد احتياجات المتطوعين وسبل التعامل معهم.
- تدريب وتأهيل المتطوعين.
- اقتراح البرامج التنفيذية لترجمة سياسات التعامل مع المتطوعين.
- تنظيم عمل المنظمات التطوعية.
- توفر موارد لتمويل العمل التطوعي.

وبتحليل هذه القائمة نجد تنوعاً للإسهامات يمكن وصفها على أنها موجهات للمنظمات التطوعية وكذلك القائمين عليها (عاملين ومتطوعين)، ثم البرامج والخدمات أي أن لإسهامات الخدمة الاجتماعية دوراً متكاملاً في منظومة العمل التطوعي في المجتمع، وهذا يلقي على صانعي القرار

أهمية النظر إلى دور المهنة في تنظيم العمل التطوعي كمهنة رئيسية تعمل في هذا المجال وهذا يتفق مع دراسات (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥)، (رضا، ١٩٨٧)، (بشرى، ١٩٨٦).

٢. الإجابة على التساؤل الرئيسي الثاني ومؤداه "ما التصور المقترح لآليات تحقيق نجاحات تنظيم جهود العمل التطوعي من منظور الخدمة الاجتماعية؟". ونحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال العرض التالي:

لقد أوضحت الدراسات المختلفة والمشاهدات الحالية، أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع التطوعي في عملية التنمية، خاصة فيما يمكن أن يقدمه من إسهامات فاعلة في تنمية القوى البشرية في المجتمع من خلال ما يوفره من فرص خدمية ووقائية وتاهيلية واسعة النطاق وفي جميع المجالات الخاصة بالأعمال التي يحتاجها المجتمع، انطلاقا من أيديولوجية مجتمع الرعاية الاجتماعية، ولهذا نحاول في إطار هذا الجزء تقديم عرض تصوري يشكل رؤية لإسهامات الخدمة الاجتماعية في تحديد آليات يمكن وضعها أمام المسئولين ومتخذي القرار في المجتمع كموجهات يمكن الاسترشاد بها عند تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، ونحاول عرض هذا التصور كما يلي:ـ

أولا: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح:

١. نتائج الدراسات السابقة التي استندت عليها الدراسة.

٢. الإطار النظري للخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وما يتعلق بنتائج الدراسات التي أجريت في نطاق الخدمة الاجتماعية وكان لها اهتمام بقضية العمل التطوعي.

٣. النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية.

ثانيا: الهدف العام من الإطار المقترح:

يستهدف هذا الإطار محاولة إيجاد أسس علمية لتنمية وتفعيل نجاحات تنظيم العمل التطوعي، مما يؤدي ذلك إلى تنظيم عملية الإقبال على المشاركة في هذا القطاع بما يجعله يلعب الدور الحقيقي المتوقع منه باعتباره أحد القطاعات الرئيسية التي تسهم في توفير فرص رعاية اجتماعية أفضل للمجتمع السعودي، حيث يرى الباحث أن تنظيم رؤية وطنية للعمل التطوعي يؤدي إلى الإقبال على المشاركة في هذا القطاع مما يقلل من فرص التضارب والازدواجية ومن ناحية غير مباشرة فإن تحقيق ذلك يحقق الاستقرار الخدمي بالمجتمع ويحقق معدلات أعلى من التنمية بأيدٍ وطنية.

ثالثا: الفلسفة التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح:

يستند هذا الإطار على مجموعة من الحقائق تتضمن:

١. يعتبر تنظيم العمل التطوعي ضرورة لجتماعية ، حيث إن قوه المجتمع وتماسكه وقوه أجهزته تحتاج إلى جيل يؤمن بثقافة هذا المجتمع وتراثه، ويعمل على المحافظة عليه.

٢. يعتبر تنظيم العمل التطوعي ضرورة اقتصادية حيث إن التنمية الاقتصادية السريعة التي يحتاجها مجتمعنا المعاصر تتطلب الاستفادة من كافة الطاقات، خاصة جهود المتطوعين كموارد بشرية.

٣. يعتبر تنظيم العمل التطوعي ضرورة سياسية وفكرية فالتعامل مع قضايا العمل التطوعي تأخذ بعدا سياسيا فالتطوع جزءا من سياسة المجتمع، ويشكل توجهاته الأيديولوجية.

رابعا: الموجهات العامة لتنظيم العمل التطوعي المقترحة:

خطوات ومراحل تشكيل سياسة لتنظيم العمل التطوعي:

إن وضع سياسة اجتماعية نوعية للتطوع على المستوى الوطني يجب ألا تخرج في تشكيلها عن نفس المراحل التي يمر بها وضع السياسة الاجتماعية العامة للمجتمع، ويقترح أن يتم إنشاء جهاز نوعي على المستوى الوطني يختص بوضع السياسة النوعية في مجال العمل التطوعي، بحيث يضم المجلس في عضويته ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية، وتقوم كل هيئة بوضع سياسة رعاية فيما يخصها، ثم تعرض مجموع هذه السياسات النوعية على المجلس المتخصص للتنسيق فيما بينها ووضع سياسة اجتماعية متكاملة في مجال الجهود التطوعية، ثم تعرض هذه السياسة النوعية للمناقشة العامة بين المهتمين بالعمل التطوعي، وتعرض بعد تعديلها على الأجهزة صاحبة القرار في الدولة(مجلس الوزراء) لإقرارها، وتقوم الجمعيات التطوعية بتحويل هذه القوانين إلى خدمات للمستفيدين من الجهود التطوعية، وقد تؤدي هذه الخدمات من خلال جمعيات قائمة، أو من خلال جمعيات تنشأ بغرض تأدية خدمات جديدة، لا يمكن تنفيذها من خلال الجمعيات القائمة فعلا.

١. **حدود المشكلات :** تهتم برامج العمل التطوعي بالتعامل مع بعض المشكلات ذات العلاقة بالمجتمع وفئاته بصفة عامة، ومن هذه المشكلات التي يمكن وضع برامج بشأن التعامل معها، مشكلات الزواج، المشكلات النفسية، المشكلات الأسرية، المشكلات الاجتماعية، مشكلات قضاء وقت الفراغ، المشكلات الفقهية والدينية...الخ٠

٢. **متصل المستفيدين :** من الطبيعي أن نذكر بأن برامج الجهود التطوعية يجب أن تنصب على جميع فئات المجتمع في ظروفهم العادية، أي حالة السواء وكذلك المعرضون منهم للخطر،

ومن الفئات العادية التي توجه إليها نوعيات من الرعاية التطوعية جميع الناس الذين تعجز قدراتهم في وقت من الأوقات على التكيف الاجتماعي، أما الفئات المعرضة للخطر، مثل:

١. العاطلين بلا عمل: مثل بطالة بعض خريجي الجامعات، حيث يمكن استيعابهم ضمن فرق عمل المنظمات التطوعية.
٢. المشردين بلا مأوي نتيجة مشكلات أسرية أو أزمات طارئة.
٣. الأيتام من المراهقين ومودعين بمؤسسات إيوائية.
٤. الانحرافات السلوكية.
٥. المعاقين بغض النظر عن الإعاقة.
٦. المتطرفين من الشباب هذا ويمكن إضافة فئات الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف من ضمن فئات المجتمع المحتاجين للرعاية.

خامسا: أسس ومقومات النجاح:

إن أي سياسة للرعاية في الوقت الحاضر، تقوم على أربع دعامات أساسية هي، مقوم المسئولية، مقوم الموارد، مقوم الخدمات، مقوم المنظمات، ويمكننا مناقشة ذلك في:

١. **مقوم المسئولية** : ويقصد بهذا المقوم تحديد من الذي ستلقي عليه مسئولية جهود العمل التطوعي، وإن هذا الأمر بطبيعة الحال يختلف من مجتمع إلى آخر ونحن نستطيع القول أنه بصفة عامة يجب أن تتضافر الجهود بين جميع الجهات التي تقوم بخدمة فئات المجتمع المختلفة في تقديم جهود الرعاية مع إحداث نوع من التنسيق، ويمكن أن نطلق على جهود هذه الجهات بأنها جهود غير مباشرة، أو مسئولية غير مباشرة، لكن من الطبيعي وجود سلطة عليا مشرفة تكون مسئولة عن شئون التطوع .

ويلاحظ أن هذه السلطة العليا هي التي تكون مسئولة على وضع البرامج العامة للجمعيات الخيرية والإشراف على تنفيذها وفق ما تمليه عليها سياستها العامة.

٢. **مقوم الموارد** : ويقصد بهذا المقوم، الموارد التي يتم استخدامها، وذلك لتحقيق برامج الخدمات التطوعية، وبمعنى آخر من الذي سيقوم بالصرف على هذه البرامج، إن هذا الموضوع يجرنا إلى الحديث عن شكل الأيديولوجية التي تسود المجتمع، فبصفة عامة نستطيع القول: إن الأيديولوجية العامة في المجتمع لها تأثير على مدى السماح ببرامج رعاية اجتماعية واسعة

النطاق أو محددة نسبيا، ومن ناحية أخري تؤثر الأيديولوجية العامة للمجتمع في مدى استعداد المجتمع للإنفاق المادي العام على برامج الخدمات التطوعية.

إن المجتمعات الحاضرة أصبحت تعيش الآن مرحلة مجتمع الرعاية الاجتماعية، فلقد أوضحت الخبرات أن الحكومات سرعان ما تنوء تحت حمل الإنفاق الضخم على برامج الرعاية الاجتماعية بصفة عامة، وبدلا من أن تتخلى الحكومات عن برامج الرعاية الاجتماعية، أخذت تقلص دورها بعض الشيء تاركة مساحة تزداد اتساعا للجهود غير الحكومية بمختلف أنواعها ومصادرها للمشاركة في الرعاية الاجتماعية للمواطنين، والتي أصبحت مسئولية المواطنين والحكومة معا، ثم أصبحت مسئولية الدولة، وأخيرا أصبحت مسئولية الدولة والمجتمع معا، ومن ثم يقترح أن تكون الموارد الخاصة بالجمعيات التطوعية مسئولية كل من الدولة في شكل إنفاق حكومي من خلال مساعدات لهذه الجمعيات ــ تقنن ــ بالإضافة إلى معونات من الأفراد يوضع تقنين تشريعي لها لضمان إيصالها إلى الجمعيات بطريقة مشروعة.

٣. مقوم الخدمات : ونقصد بهذا المقوم تحديد خدمات والبرامج التطوعية التي يجب تقديمها، وأساليب تقديمها، والتي يجب أن تكون بناء على دراسات علمية مقننة، تحدد طبيعة واحتياجات وخصائص شرائح المجتمع المختلفة، وأفضل السبل لتقديم هذه الخدمات وتتضمن مجالات هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر(يلاحظ الاختلاف من مجتمع إلى آخر):

- الأنشطة الثقافية وتتضمن الأنشطة الأدبية والمسرحية، الفنون التشكيلية، الأنشطة العلمية والهوايات، الأسابيع الثقافية، الفنون الشعبية، أنشطة الأندية الأدبية، برامج الاتفاقيات الثنائية.
- الأنشطة الاجتماعية، وتتضمن برامج المعسكرات الترفيهية، برامج معسكرات العمل، الخدمة العامة، برامج النشاط الكشفي، رعاية الشباب.
- برامج الأنشطة المساعدة: وتشمل خدماتها برامج التدريب وإعداد القادة، وبرامج الإعلام والنشر، برامج البحوث والخدمات الإحصائية، برامج توفير المعلومات.
- برامج مراكز رعاية الفئات الخاصة.
- برامج التشغيل والعمل.
- برامج رعاية المعاقين.

- برامج الصيانة والتشغيل وتهدف إلى توفير الصيانة والتشغيل لجميع المرافق والمنشآت التطوعية.
- برامج تنمية القوى البشرية العاملة، والتي تستهدف رفع كفاءة القـوى العاملـة فـي مجالات المجتمع المختلفة.
- برامج ومشروعات الخدمة العامة.
- برامج المساعدات.
- برامج التعليم.
- برامج التوعية بأضرار المخدرات والمسكرات.
- برامج رعاية الأيتام.
- برامج رعاية المسنين.
- برامج مساعدات الزواج.

٤. مقوم المنظمات: ويقصد بهذا المقوم توفير البناءات التي سيتم من خلالهـا تقـديم الخـدمات التطوعية، وبطبيعة الحال فإن هذه المنظمات ستختلف من حيث وظيفتها سواء أكانت ستركز على رسم السياسات، أم الإشراف أو التنفيذ، كما أنها ستختلف من حيث نوعية الشريحة التي ستقوم بخدمتها.

خامسا: الموجهات العامة التفصيلية لترجمة سياسة تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني:

١. التنسيق بين الجهات العاملة في مجال العمل التطوعي حتى تتفادى الازدواجية والاتكالية التي قد ينعكس أثرها على العمل التطوعي.

٢. التخطيط المسبق والتنظيم الدقيق لأنشطة العمل التطوعي بحيث يقوم على أساس علمي يعـود نفعها على أفراد المجتمع.

٣. العمل على جذب الكفاءات النادرة و إقناعهم بالانضمام للجمعيات التطوعيـة حتـى يـسهموا بأفكارهم ومهاراتهم في تطوير العمل التطوعي ورفع مكانته.

٤. الاهتمام بالتدريب المهني والإداري للعاملين في مجالات العمل التطوعي، حيث يجب أن يتحلوا بالمهارات العالية والدقة والانضباط.

٥. الاستفادة من تجارب المنظمات الخيرية التطوعية في البلدان الأخر والاستثارة بخططها وخبرات روادها لتطوير العمل التطوعي.

٦. استخدام معطيات التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل التطوعي باستخدام الحاسبات الآلية وحفظ المعلومات ووضع البرامج المستقبلية والحالية لعملية المساعدة.

٧. التعاون مع القطاعات الرسمية والتنسيق معها لإيصال الخدمات التطوعية للمحتاجين كنزلاء المؤسسات الإصلاحية، وإقامة مراكز تأهيل مهني تطوعي داخل السجون.

٨. دعم المتطوعين معنويا، ونرى في ذلك تحفيزا لهم للاستمرار في العطاء والعمل على رفعة المجتمع وسد حاجاته.

٩. الحفاظ على سرية المعلومات في العمل التطوعي، وذلك حفاظا على ماء الوجه لدى المحتاجين الذين يستفيدون من أنشطة العمل التطوعي.

١٠. الاستفادة من طاقات الشباب في مناهجنا الدراسية يكون هدفها تبصرة التلاميذ بأهمية العمل التطوعي، وتحفيزهم على المشاركة فيه، وحثهم على الاهتمام فيه.

المراجـــع:

١. رجب، إبراهيم عبد الرحمن، محمد أحمد عبد الهـــادي (١٩٩٨)، أصـــول تنظـــيم المجتمـــع، القاهرة، دار نشر الثقافة.

٢. يعقوب، أيمن إسماعيل (٢٠٠٣)، إسهامات الخدمة الاجتماعي باستخدام طريقة تنظيم المجتمع في تحديد مقومات نجاح سياسات رعاية الشباب كسياسة اجتماعية نوعيـــة علـــى المـــستوى المحلي، القاهرة، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثامن عشر للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

3. Mattaini, Mark A Christine T. Lowery And Caral H. Meyer(ed.)(2002)"The Foundation Of Social Work Practice, (N.Y. : N.A.S.W.).

4. -Margaret Gibelman, " The Search For Identity Defining Social Work Past, Present, Future", In Social Work Journal, Vol. 44,No.4, July 1999

- Barker, R. "The Social Work Dictionary ",
  (3ed.) (N.Y: National Association of Social Work, 1995".

٥. النجار، باقر سلمان (١٩٨٨)، العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية، مقوماته ، دوره، وأبعاده، المنامة، مكتب المتابعة لمجلس العمل و الشؤون الاجتماعية.

٦. مبارك، عبدالحكيم موسى (١٤١٨هـ)، دراسة استطلاعية لاتجاهات بعض أفراد المجتمع نحو مفهوم العمل التطوعي ومجالاته،المؤتمر الأول للتطوع، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. العتيبي ، جويبر ماطر (١٩٩٧)، تحليل القراءات التعليمية في جمعيـــة أم القـــرى الخيريـــة باستخدام نظرية القرارات ونظرية المنفعة، بحث مقـــدم للمـــؤتمر العلمـــي الأول للخـــدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، مكة المكرمة.

٨. الشمري، أمل فيصل (١٤٢٠هـ)، العلاقة بين خدمات الجمعيات الأهلية وتحقيـــق المـــساعدة الذاتية للمستفيدات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملـــك ســـعود، الريـــاض، قـــسم الدراسات الاجتماعية.

٩. المنيف ، حصه محمد (١٩٩٩)، تقويم الدور التربوي لجمعيات الخدمة النسائية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

١٠. الشعلان، هند عبدالله (٢٠٠٠)، فاعلية برامج التعليم الفني والتدريب المهني في الجمعيات الخيرية النسائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، قسم الدراسات الاجتماعية.

١١. الباز، راشد سعد (١٤٢٢هـ)، الشباب والعمل التطوعي، دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مجلة البحوث الأمنية، المجلد ١٠، العدد (٢٠).

١٢. الصغير، صالح بن محمد (١٤٢٢هـ)، دراسة تقويمية للجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية، وزارة الشئون الاجتماعية.

١٣. القرني، محمد (١٤٢٣هـ)، الإعداد والاستعداد في ممارسة العمل الاجتماعي في الجمعيات الخيرية، ورقة عمل، اللقاء السنوي الثالث للجمعيات الخيرية بالمنطقة الشرقية.

١٤. الدوسري، أمل حمود(١٤٢٥هـ)،معوقات الجهود التطوعية للمسنين والتخطيط لمواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، وزارة التربية والتعليم،الوكالة العامة لتعليم البنات، كلية الخدمة الاجتماعية،الرياض.

١٥. عجوبة، مختار (١٩٩٤) القاعدة للنظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية: دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية، مجلة التعاون العدد(٣٤).

16. Noel & Timms Rita, (1982) Dictionary of Social Welfare, Routledge & kegan paul, London, First published, P.209.

١٧. الصغير، صالح محمد (٢٠٠٢) الجهود التطوعية وسبل تنظيمها، الملتقى الأول للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، الرياض، مؤسسة الملك خالد الخيرية،ص ٥٢.

١٨. خاطر، أحمد مصطفى (١٩٩٧م)، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مدخل لتنمية المجتمع المحلي، استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ٦٤.

١٩. كشك، محمد بهجت (١٩٩٨م)، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٠١.

٢٠. أبوالنصر، مدحت محمد (٢٠٠٠)، طريقة تنظيم المجتمع في إحدى الجمعيات الأهلية، تجربة حقلية بجمعية "اختار أسرة" الخيرية بمحافظة القاهرة، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثامن عشر للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص٣٠٥.

٢١. نوح، محمد عبدالحي (١٩٨٩م)، التطوع في تنظيم المجتمع، في، عبدالحليم رضا عبدالعال وآخرون، نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع مذكرات غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ٢٠٣.

٢٢. الردادي، عوض بن بنية (١٤٢٤هـ)، أنظمة الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ،النشأة والواقع، النظرة المستقبلية، ص٣ .

٢٣. للاستزاده أنظر إلي:

- البلوي، ضيف الله بن سليم (٢٠٠٠م)، واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، الرياض، مؤتمر العمل التطوعي والأمن الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ٢.
- النجار، ثامر (١٩٩٨)، العمل الاجتماعي التطوعي، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

٢٤. الرشود، عبدالله سعد (١٤٢٢هـ)، العمل الخيري كأحد أوجه الرعاية الاجتماعية في عهد خادم الحرمين الشريفين، جامعة الإمام،الرياض. ص ٤.

٢٥. وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٢٧هـ)، وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، النشرة الإحصائية للجمعيات الخيرية، الرياض.

٢٦. المنيف، حصه محمد (١٩٩٩)، تقويم الدور التربوي لجمعيات الخدمة النسائية في المملكة العربية السعودية ، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

٢٧. للاستزادة أنظر إلي:

- يعقوب، أيمن إسماعيل، السلمي، عبد الله بن حضيض (٢٠٠٥)، إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية، "رؤية للخدمة الاجتماعية"، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، ص ص ١٩-٢٢.
- كريم، بدر أحمد (١٩٩٧)، بحوث اجتماعية، مكتبة العبيكان. الرياض.

٢٨. كريم، بدر أحمد (١٩٩٧)، بحوث اجتماعية، مرجع سبق ذكره. ص ص ٤٩-٥٠.

٢٩. آل سعود، الجوهرة بنت فيصل بن تركي (١٤١٧هـ)، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي، واقع تعليمها ومتطلبات توطينها،الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ص ص ٩٩ ـ ١٣٦.

٣٠. النعيم، عبد الله العلي (١٤٢١هـ)، العمل الاجتماعي التطوعي، مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، ص ص ١٥-١٦.

٣١. أبو المعاطي، ماهر (١٤٢٦هـ)، إدارة المؤسسات الاجتماعية، مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط٢، ص ١١٩.

٣٢. المرجع السابق، ص ١٢٠.

٣٣. الصغير، صالح محمد (٢٠٠٢م) الجهود التطوعية وسبل تنظيمها، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

٣٤. راشد، محمد راشد(١٩٩٤م)، التطوع، جمعية الاجتماعيين بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٥.

٣٥. أبو المعاطي، ماهر (١٤٢٦هـ)، إدارة المؤسسات الاجتماعية، مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

٣٦. الصغير، صالح محمد (٢٠٠٢م) الجهود التطوعية وسبل تنظيمها، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

٣٧. أبو المعاطي، ماهر (١٤٢٦هـ)، إدارة المؤسسات الاجتماعية، مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.

٣٨. للاستزاده أنظر إلي:

- رضا، عبد الحليم عبد العال (١٩٩٩)، السياسة الاجتماعية، أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر، ص ٦٦.
- فتوح، مدحت فؤاد (١٩٩٦م)، الخدمة الاجتماعية، مدخل تكاملي، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية.

٣٩. للاستزاده أنظر إلي:

Margaret Gibelman, Ibd.

Barker, R., Ibd.

٤٠. يعقوب، أيمن إسماعيل، السلمي، عبد الله بن حضيض (٢٠٠٥)، إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٦-٧٧.

٤١. بشري، فوزي أحمد (١٩٨٦)،المنظمات الاجتماعية، في عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون : تنظيم المجتمع، نظريات وقضايا، القاهرة، دار نشر الثقافة، ص٢٠٩.

٤٢. رضا، عبد الحليم عبد العال (١٩٨٦)، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٩.

٤٣. العساف، صالح أحمد (١٩٨٩م) المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض ص ٩٨.

44. Dunne, Patricia C. (1995), “Volunteer Management(N.Y: N.A.S.W.,), p. 2483.

٤٥. للاستزادة انظر إلى :

- عبداللطيف، رشاد أحمد(١٤٢١هـ)، إسهامات الجمعيات التطوعية في تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع، أعمال مؤتمر العمل التطوعي في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

نوح ، محمد عبدالحي (١٩٨٩م)، التطوع في تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره.